الأمم المتحدة

A/72/PV.112

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة ١١٢

الخميس، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

تنظيم الأعمال وإقرار جدول الأعمال وتوزيع البنود

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة قررت، في جلستها العامة الثانية المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، إحالة البند ٩٩ من جدول الأعمال إلى اللجنة الأولى. ولتمكين الجمعية العامة من المضي قدما في عقد الاجتماع الرفيع المستوى في إطار ذلك البند من جدول الأعمال، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في البند ٩٩ من جدول الأعمال مباشرة في جلسة عامة والشروع فورا في النظر فيه؟

تقرر ذلك.

الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له

البند ٩٩ من جدول الأعمال (*تابع*)

نزع السلاح العام الكامل

بيان من الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نحن هنا للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وقد قمنا بذلك مرات عدة، ولكن اليوم يشكل سابقة، لأننا نجتمع في شكل اجتماع رسمي رفيع المستوى، ويرجع الفضل في ذلك إلى جهود كازاخستان التي نشكرها عليها. وفي مستهل اجتماعنا اليوم، سأدلي بثلاث نقاط رئيسية.

أولا، أريد أن أشير إلى الحقائق. شهد القرن الماضي تحقيق تقدم هائل في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية. وقد أدى ذلك إلى تحقيق العديد من الفوائد، ولكن أيضا إلى ألم لا يوصف.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

N1827733 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

وأنا لا أتحدث هنا فحسب عن المعاناة الرهيبة لسكان هيروشيما أو ناغازاكي، لأن المشاكل لا تحدث عندما يتم تفجير القنابل فحسب.

لقد بدأت التجارب النووية في عام ١٩٤٥. ومنذ ذلك الحين، تم إجراء ما يناهز ٢ ٠٠٠ تجربة. وللأسف، حدث بعضها منذ فترة ليست بالبعيدة. ودفعت الشعوب ثمنا باهظا جراء إصابتها بأمراض السرطان والإعاقة والوفيات، كما دفع كوكب الأرض ثمنا مماثلا بفعل تلوث الموارد الطبيعية. وقد كرّس المتكلم الرئيسي في اجتماعنا، السيد كاريبك كويوكوف، حياته لتحذيرنا من هذه الآثار. وتشكل التجارب النووية خطرًا آخر أيضًا وهو خطر سياسي. ببساطة، إن هذه التجارب لا تبني الثقة. وبدلا من ذلك، فإنها تصعد من حدة التوترات وتتيح فرصا لسوء التقدير السياسي وتقربنا من حافة الهاوية. وهذا هو الواقع عندما يتعلق الأمر بالتجارب النووية، ويتضح ،من ثم، أن اجتماعنا اليوم ذو أهمية حيوية لكوكبنا وللجنس البشري.

وفيما يخص نقطتي الثانية، فإنني أنتقل إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيث أنها تقدم لنا أفضل فرصة لجعل التجارب النووية شيئا من الماضي. ومع ذلك، لم تدخل المعاهدة حيز النفاذ بعد أكثر من ٢٠ سنة من فتح باب التوقيع عليها. ويتعين أن ننوه بالوقف الاختياري شبه العالمي للتجارب النووية. وقد نتج ذلك عن الإرادة الحرة للدول، وهو أمر مُرحب به. ويتعين أن نستمد الأمل في التطورات الحاصلة في شبه الجزيرة الكورية. ولكن الوقف الاختياري أو التطورات الميدانية غير كافية. ونحن بحاجة إلى نظام ملزم قانونا؛ ونحتاج إلى آلية تحقق واضحة؛ ونحتاج إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، أود أن أثني على تايلند لتصديقها على المعاهدة مؤخرا، وهذا زخم إيجابي. ولكني أدعو أيضا الدول الثماني، التي يلزم تصديقها لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ، القيام بذلك على وجه السرعة.

وفيما يخص النقطة الثالثة والنهائية، أنتقل إلى الحالة في شبه الجزيرة الكورية. لقد بدت الأمور قاتمة في هذا الوقت من العام الماضي وكانت التوترات كبيرة وكانت النبرة الخطابية مرتفعة. وكل ما كنا نتحدث عنه كانت المخاطر. الآن، يمكننا أن نرى الفرص. فقد اتخذت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات إيجابية، بما في ذلك تعليق التجارب النووية وإطلاق القذائف التسيارية العابرة للقارات، فضلا عن إغلاق موقع للتجارب النووية. وتحقق ذلك بفضل جهود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا والولايات المتحدة، فضلا عن الشركاء الآخرين.

وآمل أن نرى الآن المزيد من الإجراءات الملموسة. إن التحقق أمر بالغ الأهمية لتحقيق تقدم. وبالتالي، يجب تهيئة الظروف لكي يحدث ذلك. ولا شك في أن توقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها سيؤديان إلى إحراز تقدم في شبه الجزيرة الكورية.

ونعلم جميعا أن أمامنا طريق طويل ينطوي على عدد من التحديات، غير أنني آمل في أننا قد قطعنا بالفعل الخطوات الأولى.

كلا، نحن لا نعيش في عالم خال من التجارب النووية. ولكن، إذا اضطلعنا جميعنا بالدور المنوط بنا، وفعلنا كل ما في وسعنا ووضعنا البشرية أولا – وذلك ينطبق على الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني على حد سواء – يمكننا أن نرى معاهدة الحظر الشامل تدخل حيز النفاذ.

والآن أدعو الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، للإدلاء ببيان.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): يسعدني أن أكون هنا في هذا الاحتفال الهام. لقد قمت الشهر الماضي، بزيارة اليابان والتقيت بناجين من الهجوم الذي شن على ناغازاكي

بالقنبلة الذرية. ومن خلال شهادة الناجين – ”الهيباكوشا“ – تم تذكيرنا بالحاجة إلى ضمان ألا تستخدم الأسلحة النووية مرة أخرى أبدا. وفي الاحتفال السنوي باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، نسلط الضوء على الصلة الوثيقة بين إجراء التجارب النووية والقضاء على الأسلحة النووية. كما نتذكر ضحايا الحقبة المأساوية التي شهدت إجراء تجارب نووية على نطاق واسع. وقد أثر إرث أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة نووية على الناس والمجتمعات المحلية في العديد من المناطق، من سكان سيميبالاتينسك وسهوب كازاخستان إلى سكان جزر جنوب المحيط الهادئ وشعوب مارالنغا وتجارتجا، سكان جنوب أستراليا. فهي تشمل بعض أشد المجتمعات المحلية ضعفا في العالم في بعض أكثر المناطق هشاشة في العالم، من وجهة نظر بيئية.

فقد كان للأثر الكارثي للتجارب النووية عواقب وخيمة على البيئة والصحة البشرية والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية. ولذلك ينبغي لنا جميعا أن نرحب بالقاعدة القوية المتعلقة بحظر التجارب النووية، التي وضعت منذ نهاية الحرب الباردة، بما في ذلك من خلال عمليات الوقف الاختياري التي نفذتها معظم الدول الحائزة للأسلحة النووية. ومنذ بداية القرن، لم تنتهك تلك القاعدة سوى دولة واحدة. وقد رد المجتمع الدولي بحزم، من خلال مجلس الأمن، على كل واحدة من انتهاكاتها. غير أن ما بينته التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هو أنه لا يمكن لأي تدابير مخصصة أن تحل محل الحظر العالمي الملزم قانونا على إجراء التجارب النووية. ويجب بذل كل جهد ممكن لتحقيق النفاذ الفوري لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وكما ذكرت في وثيقة ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“، فإن معاهدة حظر التجارب النووية تضطلع بدور أساسي في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. فالمعاهدة تضع مكابح على سباق التسلح النووي بتقييدها التطوير والتحسين النوعي للأسلحة النووية. وهي تعمل بمثابة حاجز قوي ضد الدول التي قد تسعى إلى تطوير أو صنع أو استخدام أو حيازة الأسلحة النووية في انتهاك لالتزاماتها بعدم الانتشار. ومع ذلك لم تدخل المعاهدة بعد حيز النفاذ بعد أكثر من ٢٠ عاما منذ التفاوض بشأنها. إن عدم القيام بذلك يحول دون تنفيذها تنفيذا كاملا ويقوض ديمومتها في الهيكل الأمني الدولي.

وأكرر النداء الذي وجه، عندما أطلقت خطتي لنزع السلاح للدول الثماني المتبقية المطلوب تصديقها على المعاهدة كي تدخل حيز النفاذ، للالتزام بالتوقيع على المعاهدة وتكملة عمليات تصديقها. وأحث الجميع على عدم انتظار الآخرين لاتخاذ إجراء قبل المضي قدما. إن الوقف الكامل والقابل للتحقق لجميع التجارب النووية يشكل ركيزة حيوية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية – عالم أكثر سلامة وأمنا للجميع. وإنني على يقين من قدرتنا على تحقيق ذلك، وأنا على استعداد لتقديم كل المساعدة اللازمة لتحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه. قبل المضي قدما، أود أن أستشير الأعضاء بغية دعوة المتكلمين التاليين للإدلاء ببيانين في هذه المناسبة: السيد لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسيد كاريبك كويوكوف، السفير الفخري لمشروع ”ATOM“.

إذا لم يوجد اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب، دون إرساء سابقة، في دعوة هذين المتكلمين للإدلاء ببيانين خلال هذه الجلسة التذكارية؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للقرار الذي اتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسيد لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

السيد زيربو (منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية): أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص شكري لمعالي السيد ميروسلاف لايتشاك على دعوته لي لتقديم بيان رئيسي خلال اجتماع اليوم الرفيع المستوى للجمعية العامة للاحتفال بيوم ٢٩ آب/أغسطس يوما دوليا لمناهضة التجارب النووية والترويج له. إن تخصيص يوم لمناهضة التجارب النووية قصد منه الترويج لعالم خال من التجارب النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ويسرني كذلك أن أتقاسم المنصة مع صديقي العزيز كاريبك كويكوف، السفير الفخري لمشروع ”ATOM“. فهو مصدر إلهام لا يصدق لجميع الذين كرسوا حياتهم لإيقاف التجارب النووية كخطوة حاسمة نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد كنا معا في أستانا الأسبوع الماضي للمشاركة في المؤتمر الدولي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للشباب لعام ٢٠١٨، إلى جانب مجموعة من الشخصيات البارزة. وقد قدم المؤتمر الذي استمر خمسة أيام، الذي كان موضوعه ”تذكر الماضي والتطلع إلى المستقبل“، منبرا لخبراء ذائعي الصيت في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وقادة شباب يسعون إلى مزاولة مهن في هذه المجالات للتفكير في تاريخ تجارب الأسلحة النووية والآثار المترتبة عليها. وأجرى المشاركون أيضا مناقشات موضوعية تهدف إلى تعزيز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كوسيلة نهائية لضمان ترك تلك الممارسة المدمرة إلى الأبد.

وقد مثل اتخاذ القرار ٣٥/٦٤ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، الذي حدد اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، تتويجا للجهود التي تبذلها كازاخستان والعديد من البلدان ذات التفكير المماثل للاعتراف بالأهمية الحيوية للقرار الذي اتخذه الرئيس نور سلطان نزاربايف بإغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١. فقد أجري أكثر من ٤٥٠ تفجير نووي تجريبي في ذلك الموقع بين العام ١٩٤٩ – السنة التي أجرى فيها الاتحاد السوفييتي أول تجربة نووية – والعام ١٩٨٩. وفي أعقاب نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي السابق، كان واحدا من أوائل القرارات التي اتخذتها جمهورية كازاخستان المستقلة حديثا هو التخلي عن الأسلحة النووية ونقل ما ورثته من ترسانة إلى الاتحاد الروسي. لقد كانت تلك قيادة جريئة في وقت اتسم بعدم اليقين، وأظهرت أن أمن الأمة الوطني لا ينبغي أن يستند إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل. ولا يزال دور كازاخستان القيادي في عدم انتشار الأسلحة النووية ومسائل نزع السلاح مستمرا حتى اليوم، وينبغي لنا أن نكون شاكرين للمثال الذي قدمته.

وقد ساعدت الروايات المباشرة للتفجيرات الذرية في هيروشيما وناغازاكي من قبل الناجين – ”الهيباكوشا“ – على ترسيخ أهوال استخدام الأسلحة النووية في الحروب في أذهاننا. وبالمثل، ينبغي أن يعبئ إدراك أثر تجارب الأسلحة النووية على السكان في المناطق القريبة من مواقع التجارب النووية المجتمع الدولي ليتوحد وينهي التجارب النووية إلى الأبد

وينبغي لنا أن نستنير دائما بعواقب التجارب النووية على البشر والبيئة في جهودنا الجماعية لوضع حد لها، ولكن علينا أيضا أن نعتبر فرض حظر كامل يمكن التحقق منه على التجارب النووية مجرد خطوة على الطريق نحو هدفنا النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

ومنذ فجر العصر الذري، شكلت التجارب النووية المتفجرة جانبا أساسيا في تطوير الأسلحة النووية. والتجارب النووية تغذي سباق التسلح النووي، وتنتج أسلحة متزايدة التعقيد والقوة يمكن إيصالها إلى أي مكان في العالم بسرعة ودقة لا تصدق. وبفضل عمل وتفاني العلماء والدبلوماسيين والساسة وأعضاء المجتمع المدني الذين كافحوا بلا كلل من أجل فرض حظر شامل للتجارب النووية، لدينا في صندوق أدواتنا الآن أحد أقدم البنود

وأكثرها طلبا في جدول أعمال تحديد الأسلحة. وبفضل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ابتعدنا عن عالم كانت تُجرى فيه التجارب النووية مع الإفلات من العقاب تقريبا.

ومنذ فتح باب التوقيع على المعاهدة في عام ١٩٩٦، استفاد العالم بشدة من المعيار الدولي الفعلي المعزز بقوة ضد التجارب النووية، كما ذكر الأمين العام غوتيريش اليوم. وهناك ١٨٣ دول موقعة على المعاهدة، صدقت عليها ١٦٤ منها. ثلاثة بلدان فقط انتهكت هذه القاعدة منذ عام ١٩٩٦، ولم يقدم على اختبار أسلحة نووية في هذا القرن سوى بلد واحد.

ومن جهة التحقق، فإن نظام الرصد الدولي للمعاهدة – الذي يضم ٣٣٧ منشأة تستخدم تكنولوجيات الرصد السيزمي والرصد الصوتي المائي والرصد دون السمعي ورصد النويدات المشعة – قد اكتمل بنسبة أكثر من ٩٠ في المائة حتى الآن. وله نطاق عالمي حقيقي، ويدعمه مركز البيانات الدولي في فيينا، الذي يقوم بمعالجة البيانات وتحليلها بشكل مستمر. وتتشارك هذه البيانات ١ ٣٠٠ مؤسسة وأكثر من ١٣٠ بلدا في جميع أنحاء العالم. وقد ثبت في أكثر من مناسبة أن التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قادر تماما على الوفاء بمتطلبات التحقق التي تمليها المعاهدة؛ والواقع أن عتبة الكشف الحالية أفضل بكثير مما كان يعتقد الكثيرون عند التفاوض على المعاهدة.

وأثبت أداء نظام التحقق من المعاهدة أنه ما من دولة يمكنها بثقة أن تقوم بإجراء تجربة تفجير نووي سري انتهاكا للمعاهدة دون أن يكتشف ذلك. ولهذا السبب وأكثر من ذلك، فإن المعاهدة عنصر أساسي في النظام الدولي لعدم الانتشار. وهي أيضا وسيلة رئيسية للنهوض بنزع السلاح النووي. وحظر التجارب النووية بشكل فعال ويمكن التحقق منه وموثوق به ومتوقع يجب أن يكون جزءا من أي إطار قانوني قابل للتطبيق لنزع السلاح النووي. وبهذه الطريقة، تعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أكثر الخطوات العملية والضرورية لتحقيق الرؤية الأوسع لعالم خال من الأسلحة النووية.

وفي حين أن نجاح المفاوضات واعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سيظل يعتبر انتصارا تحقق بصعوبة بالغة، فإن النجاح الكامل سيظل يراوغنا حتى تدخل المعاهدة حيز النفاذ وتتحقق عالميتها. ولذلك، فإن اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية يجب ألا يكون يوما للتذكر والتأمل فحسب، بل ودعوة للعمل أيضا. والبلدان الثمانية المتبقية التي تحتاج إلى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل بدء نفاذها هي إسرائيل وإيران وباكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين ومصر والهند والولايات المتحدة الأمريكية. وبالنظر إلى ما نعرفه عن العواقب المدمرة للتجارب النووية على البشر والبيئة والسلم والأمن الدوليين، لا أعتقد أنه من الظلم القول إن كل بلد من هذه البلدان يتحمل واجبا أخلاقيا لمساعدتنا على تحقيق عالم خال من التجارب النووية. ورغم أن الظروف السياسية المحيطة بالمعاهدة لا تزال تنطوي على تحديات، فلا مجال للشك في القدرات التقنية للمنظمة لتوفير التحقق من حظر التجارب النووية بشكل فعال. علاوة على ذلك، يمكن للمجتمع الدولي أن يستفيد من نظام التحقق بموجب المعاهدة حتى قبل بدء نفاذها.

وأعتقد أيضا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أهدرت فرصة لتعزيز الثقة بشأن إغلاق موقع بونغي – ري للتجارب النووية. ومع أن إغلاق الموقع أمر نرحب به، فإن العملية كانت ستستفيد بشكل كبير من مشاركة الخبراء الفنيين في تقييم مناسب للأنشطة المضطلع بها لتفكيك الموقع. وأدوات منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتكنولوجياتها وخبراتها متاحة لتقديم توصيف للموقع قبل بدء أنشطة الإغلاق لتقييم حالة الموقع. ويمكن أن تستخدم حتى الآن لتوفير نقطة

مرجعية للرصد مستقبلا كجزء من عملية التحقق ما بعد الإغلاق والتفكيك.

ولو نظرنا إلى السنوات التي انقضت منذ اليوم الدولي الأول لمناهضة التجارب النووية في عام ٢٠١٠، سيُغفر للمرء شعوره الخفي باليأس والقلق إزاء الانحدار في مؤشرات الأمن والاستقرار العالميين. وما من شك في أن العالم قد تغير. فنحن نواجه أخطارا وتوترات متزايدة، في حين أن التعاون والتآزر على أعلى المستويات السياسية للحد من التهديد النووي يبدو متدنيا. والقرار ٣٥/٦٤ لعام ٢٠٠٩، الذي أعلن يوم ٢٩ آب/أغسطس يوما دوليا لمناهضة التجارب النووية، قد رحب بالزخم الإيجابي الذي تولد لدى المجتمع الدولي مؤخرا من أجل عالم خال من الأسلحة النووية. ومن المؤسف أن هذا الزخم المتولد عن وحدة الرؤية بين الأمم من أجل نزع السلاح النووي، قد تلاشى.

ولكن هل ينبغي لهذا الواقع الصارخ أن يقلل من تصميمنا أو أن يدفعنا إلى التقاعس؟ بالطبع لا! ونحن نحتفل باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، علينا أن نعزز تصميمنا ونزيد من تركيزنا. والإقرار بأن مؤسساتنا وصكوكنا الدولية معرضة لخطر محتمل من شأنه أن يوفر لنا الأسباب للمطالبة بعمل عاجل. والمجال الأكثر معقولية للبدء هو معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – وهو إجراء سيحقق فوائد ملموسة للبشرية.

فإلغاء التجارب النووية سيوفر أساسا للاستقرار الاستراتيجي والأمن الإقليمي والعالمي. كما يجري استكشاف تكنولوجيات التحقق من المعاهدة وبيانات الرصد والاستفادة منها في تعزيز المعرفة العلمية وفهمنا للعالم حولنا، والمساعدة على منع الكوارث الطبيعية والتخفيف من آثارها. وتشمل هذه المجالات نظم الإنذار المبكر بأمواج تسونامي والبحوث بشأن تغير المناخ، والتنبيهات بالرماد البركاني من أجل سلامة السفر الجوي والكثير غير ذلك.

ومع كل توقيع وتصديق، تزداد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قوة ويتعزز المعيار الدولي ضد التجارب النووية. وجميع أعضاء مجتمعنا الدولي يمكنهم أن يسهموا في صون السلم والأمن الدوليين من خلال التزامهم بالمعاهدة ودعمها. إن كل وأي تصديق يقربنا أكثر من هدفنا المشترك المتمثل في الحظر الشامل للتجارب النووية من قبل أي أحد في أي مكان وفي جميع الأوقات. وبالتوقيع والتصديق على المعاهدة، فإن كل بلد يساعد على تعزيز الإرادة السياسية لا لصالح تلك المعاهدة فحسب، بل ولصالح عدم الانتشار ونزع السلاح على نطاق أوسع.

كما أن المشاركة في المعاهدة ونظامها للتحقق يساعد على تعزيز التعاون التقني الدولي في المجالات الأمنية. والقول ”أبدا“ للتجارب النووية من خلال الحظر الشامل للتجارب النووية يعزز قضية الحلول المتعددة الأطراف للتحديات العابرة للحدود الوطنية في القرن الحادي والعشرين.

وفيما ستتخذ الحكومات في نهاية المطاف القرار النهائي بشأن التصديق، يجب علينا أيضاً أن نعترف بالدور الحيوي الذي تؤديه المنظمات الدولية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائط الإعلام في المساعدة على إثراء المناقشة وتحديد شكل النقاش. إن المبادرات التثقيفية لتعزيز الوعي والفهم بخطر الأسلحة النووية وأهمية أدوات مثل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لمكافحتها يجب أن تلقى أيضاً التشجيع والدعم. هذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة للجيل القادم. يساعد الشباب اليوم بالفعل على تشكيل المستقبل، ونحن بحاجة إلى مساعدتهم إذا أردنا بلوغ هدفنا المتمثل في عالم خالٍ من خطر الأسلحة النووية. إنهم يجلبون الحماس والتصميم والاتقاد إلى هذه القضية. وهم يُجرون أبحاثاً حيوية ستلقي الضوء على المسائل السياسية والقانونية والعلمية، وستكون ضرورية في السعي لوضع حد نهائي للتجارب النووية.

وأناشد جميع البلدان، الكبيرة منها والصغيرة، التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك دون تردد، الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ولتكون جزءاً من الحركة التاريخية للتأكد من أن التجارب النووية لن تعرض مرة أخرى أبداً حياة الإنسان أو الموارد الطبيعية في العالم للخطر. وينبغي أن تساعدنا على وضع واحدة من أهم اللبنات اللازمة لعالم خالٍ من الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمقرر المتخذ للتو، أعطي الكلمة الآن للسفير الفخري لمشروع ”أتوم ATOM“.

السيد كويوكوف (مشروع أتوم) (*تكلم بالروسية*): إن هذا اليوم هام جداً في حياتي. وأود أن أشكر كل من أتاح لي الفرصة لمخاطبة الجمعية اليوم. إنني أتكلم بالنيابة عن جميع الذين نجوا من القتل بالأسلحة النووية أو قُتلوا بها. سيكون كل ما أقوله اليوم تذكرة أخرى لتجربة كازاخستان المريرة المليئة بالرعب والألم جراء التجارب النووية.

بدأت قصتي عن الكفاح ضد الأسلحة النووية في عام ١٩٦٨ في قرية صغيرة اسمها ايغنبولك، التي تبعد ١٠٠ كيلومتر عن مضلّع سيميبالاتينسك، حيث ولد صبي بلا ذراعين. في ٢٩ آب/أغسطس عام ١٩٤٩، قرر مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إنشاء موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية، حيث أجريت التجارب الأولى للأسلحة النووية الأولى التي صنعها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وأصبحت الآلافٌ من الأسر الكازاخية المقيمة في منطقة موقع التجارب رهينة التعرض للإشعاع. ومن أجل التجارب النووية الأولى، أعد المهندسون العسكريون ما يسمى حقل تجارب ووُضعت في مركزه شحنة نووية. ونُصبت المعدات العسكرية – من الدبابات والطائرات والمركبات المدرعة – غير بعيد عن نقطة المركز. ووضعت الحيوانات موضوع التجارب – من أغنام وخنازير وكلاب – في ملاجئ التساقط الذري العديدة، وكان بطبيعة الحال هناك أشخاص يعيشون ويعملون حول موقع التجارب النووية طوال ٤٠ سنة شهدت إجراء التفجيرات النووية. وقد جرى ذلك كله في سبيل البحث في قُدرة القوة المدمرة للتفجيرات النووية. ولا تزال أسرتي تتذكر كيف كان بيتنا يهتز عندما كانت موجة إشعاع من الانفجار تمرّ من تحتنا.

وبوصفي شخصاً مبدعاً، أعربت عن الألم والاحتجاج برسم الصور، إذ كنت أحمل الفرشاة بين أسناني أو بين أصابع قدميّ. لقد بلغت مؤخراً سن الخمسين، وكنت قد كرّست السنوات الـ ٢٥ الأخيرة من حياتي للكفاح ضد الأسلحة النووية. إن لبلدنا الحق الأخلاقي في تعزيز المبادرات المناهضة للأسلحة النووية على الصعيد العالمي. وأنا حالياً سفير فخري لمشروع ”أتوم“، الذي أُنشئ من خلال مبادرة من رئيس جمهورية كازاخستان. إن الجهود التي يبذلها الرئيس نورسلطان نزاربابيف رئيس كازاخستان في هذا المجال قد لاقت التفهم والدعم من المجتمع الدولي. ومن خلال مرسومه القاضي بإغلاق مضلّع سيميبالاتينسك، أظهر للعالم أن كازاخستان قد اختارت طريق السلام والفضيلة، وذلك مثال يستحق أن تحتذيه البلدان الأخرى.

وبالنيابة عن ضحايا الأسلحة النووية، أود أن أطلب إلى القادة والمشرعين في بلدان مثل إسرائيل، وإيران، وباكستان، والصين، ومصر، والهند، والولايات المتحدة الأمريكية التوقيع والتصديق على معاهدة حظر التجارب النووية كييساعدونا على ضمان حماية الأجيال المقبلة من الآثار الضارة للتجارب النووية. لقد حان الوقت لتغيير العالم نحو الأفضل. ولن نتمكن من تحقيق حظر كامل على التجارب النووية إلا من خلال الجهود المشتركة. ولهذا السبب أنشئ مشروع ”أتوم“. وتوجد في موقعه الشبكي على الإنترنت عريضة تطلب من قادة البلدان العمل من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية. يبلغ عدد الأشخاص الذين وقعوا على العريضة حتى الآن أكثر من ٣١٢ ٠٠٠ من أكثر من ١٠٠ بلد. ويتمثل هدفنا في جمع مليون توقيع.

ويمكن لأي شخص أن يوقع على العريضة على الموقع الشبكي للمشروع، وهو www.theatomproject.org، وبالتالي المساهمة في بناء عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني للسيد ميروسلاف لايتشاك، رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين، وللسيد خيرت عمروف، الممثل الدائم لكازاخستان لدى الأمم المتحدة، لتمكيني من التكلم عن هذه المسألة مرة أخرى ومن ثم جذب اهتمام المجتمع الدولي بأسره. ومما لا شك فيه أن ذلك سيشكل زخماً إضافياً للنهوض بالقضية المشتركة المتمثلة في حظر التجارب النووية في جميع أنحاء العالم. يجب علينا أن نتعلم من أكثر دروس التاريخ مرارة عن عواقب التجارب النووية والسعي إلى القضاء التام على الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

تود المجموعة الأفريقية أن تعرب عن تقديرها لكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم وعلى دعمكم لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونزع السلاح النووي بوجه عام. ونود أيضاً أن نثني على السيد لاسينا ثيربو، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعلى فريقه الملتزم على جهودهم الدؤوبة من أجل تعزيز المعاهدة وإنشاء نظام التحقق الخاص بها.

إن حقيقة اجتماعنا هنا اليوم دليل على استعدادنا وتصميمنا على إنهاء التجارب النووية.

وتحقيقا لهذه الغاية، تدعم المجموعة الأفريقية أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تهدف إلى إنفاذ حظر شامل على التجارب النووية، مع ما يصاحب ذلك من عواقب. فالواقع أن التفجيرات النووية التجريبية لها آثار مدمرة على البيئة الأرضية. وواجبنا جميعا حماية البيئة من خلال احترام الوقف الاختياري للتجارب النووية بينما نعمل جاهدين من أجل تحقيق بدء نفاذ المعاهدة.

ولا تزال الإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة من جديد على الحاجة الملحة لأن يكون كوكبنا، بما في ذلك الفضاء الخارجي، خاليا من الأسلحة النووية، حيث إن وجودها يشكل تهديدا وجوديا للسلام العالمي ومستقبل بقاء البشرية. وفي هذا الصدد، تلاحظ المجموعة حصول الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧.

تؤيد المجموعة الأفريقية مبدأ النزع الكامل للسلاح النووي باعتباره أكثر الشروط لزوما لصون السلم والأمن الدوليين. ومن هذا المنطلق، نشير إلى الاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧. ولذلك تود المجموعة أن تحث جميع الدول على دعم المعاهدة بالتوقيع والتصديق عليها في وقت مبكر. ونأمل أن يغتنم جميع أعضاء المجتمع الدولي الفرصة، بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تخضع لحمايتها النووية، لتحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وتتطلع المجموعة الأفريقية إلى الاجتماع العام الخامس الرفيع المستوى للجمعية العامة احتفالا باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، في ٢٦ أيلول/سبتمبر، وتؤكد على أهميته باعتباره جزءا لا يتجزأ من الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

وتكرر المجموعة الإعراب عن قلقها العميق إزاء بطء وتيرة إحراز تقدم من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية نحو تحقيق الإزالة التامة لترساناتها النووية، وفقا لالتزاماتها وتعهداتها القانونية

بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولذلك تصر المجموعة على تنفيذ جميع التدابير والتعهدات المتفق عليها التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتؤكد المجموعة الأفريقية على مساهمة المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم في تحقيق الأهداف العامة لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وبالتالي تعزيز السلم والأمن العالميين والإقليميين. وفي هذا السياق، تؤكد المجموعة الأفريقية مجددا على التزامها بمعاهدة بليندابا، التي تعيد التأكيد على مركز أفريقيا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية ودرعا واقيا للإقليم الأفريقي، بما في ذلك عن طريق منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر إجراء تجارب لهذه الأسلحة في القارة الأفريقية بأكملها.

وفي السياق نفسه، تكرر المجموعة الأفريقية الإعراب عن بالغ قلقها من أنه حتى الآن لم تنفذ التعهدات والالتزامات المتعلقة بتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط، بما في ذلك خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. ولا تزال المجموعة تشعر بخيبة أمل شديدة، على وجه الخصوص، إزاء عدم القدرة على عقد المؤتمر المتفق عليه بشأن إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى، الذي كان من المقرر عقده عام ٢٠١٢.

كما تشدد المجموعة على أهمية أن يظل قرار عام ١٩٩٥ جزءا أساسيا ولا يتجزأ من مجموعة الأهداف والأساس الذي تم تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بناء عليه. وتشدد المجموعة على استمرار صلاحية ذلك القرار حتى تتحقق أهدافه. وتكرر المجموعة الإعراب عن أسفها لإخفاق المؤتمر الاستعراضي التاسع للمعاهدة في التوصل لاتفاق بشأن وثيقة ختامية، على الرغم من الجهود المتضافرة التي تبذلها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ولا سيما تلك الموجودة في أفريقيا. ومع بدء الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك بعقد الدورة الأولى للجنة التحضيرية في أيار/مايو ٢٠١٧، تهيب المجموعة بجميع الدول أن تعمل من أجل تحقيق أهداف المعاهدة وغاياتها.

وتؤكد المجموعة الأفريقية على حق الدول غير القابل للتصرف في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وتسلط الضوء على الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تقديم المساعدة التقنية والتعاون التقني، وتعظيم استخدام العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك في ضمان التزامات الدول بتنفيذ اتفاق ضمانات الوكالة.

وتشدد المجموعة على أهمية تبادل المعارف النووية ونقل التكنولوجيا النووية إلى البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية، وتسلط الضوء على الإسهام المحتمل للطاقة النووية في تعزيز التنمية المستدامة والرخاء في جميع أنحاء العالم. وتشدد المجموعة على أنه ينبغي الاستمرار في صياغة برنامج التعاون التقني للوكالة وتنفيذه وفقا لنظامها الأساسي، بوصفه الأداة الرئيسية لنقل التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية.

كما تود المجموعة أن تؤكد على أهمية الاعتبارات الإنسانية في سياق جميع المداولات بشأن الأسلحة النووية، ولا سيما شواغلها إزاء العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية أو تفجيرها، سواء بشكل عرضي أو عن قصد. وتدعو المجموعة جميع الدول، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى أن تأخذ في الاعتبار العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة على صحة الإنسان، والبيئة، والموارد الاقتصادية الحيوية، من بين أمور أخرى، وأن تتخذ التدابير اللازمة لتفكيك هذه الأسلحة والتخلي عنها.

وتود المجموعة الأفريقية أن تؤكد مجددا على أن تحقيق الانضمام العالمي إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يتيح وسيلة لوقف مواصلة تطوير الأسلحة النووية أو انتشارها،

مما يسهم في تحقيق هدف نزع السلاح النووي. وتقر المجموعة بالدعم الهائل الذي يقدمه المجتمع الدولي في الترويج لبدء نفاذ المعاهدة، وتهيب بالدول التي لم توقع أو تصدق عليها بعد، على النحو الوارد في المرفق ٢ للمعاهدة، أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

وفي الختام، تدعو المجموعة الأفريقية مرة أخرى جميع الدول إلى العمل بجد من أجل تيسير التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة للوفاء بالهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*) أعطي الكلمة لممثل جورجيا، الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الشرقية.

السيد إمنادزه (جورجيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة دول أوروبا الشرقية.

بعد ثلاثة وسبعين عاما من إجراء أول تجربة للأسلحة النووية عام ١٩٤٥، نجتمع لنحيي ذكرى ضحايا تفجيرات التجارب النووية، ونؤكد من جديد التزامنا بإنهاء التجارب النووية، التي تشكل تهديدا لوجود البشرية والبيئة وجميع أشكال الحياة.

لقد شهد العالم العواقب المأساوية لحوالي ٢ ٠٠٠ تجربة نووية أجريت قبل فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٦. واليوم، ليس هناك شك في أن التجارب النووية تمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين وتقوض النظم العالمية القائمة لعدم الانتشار. وقد كان الإغلاق التاريخي لموقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية قبل ٢٧ عاما معلما هاما على طريقنا المشترك صوب زيادة الوعي بهذه المسألة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من جميع الجهود والالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي حتى الآن، فإن خطر تجريب الأسلحة النووية وإساءة استخدامها لا يزال واقعا في القرن الحادي والعشرين. ولا يزال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي هدفنا. والتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر ذو أهمية حيوية لفعالية نظم نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.

وإذ نحتفل باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، ندعو جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبخاصة دول المرفق ٢، إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير. وريثما يبدأ نفاذ المعاهدة، ندعو جميع الدول إلى الامتناع عن القيام بأي عمل يتنافى مع موضوع المعاهدة والغرض منها. وإذ نضع في الاعتبار التطورات الخطيرة في السنوات الأخيرة في شبه الجزيرة الكورية، نحث كذلك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على المعاهدة دون تأخير والامتثال لأحكامها وإنهاء التجارب النووية.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أن عالما آمنا وسلميا ينبغي أن يكون خاليا من التجارب النووية في جميع أنحائه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلطنة عمان الذي سيتكلم بالنيابة عن المجموعة العربية.

السيد الحارثي (عمان): يطيب لي أن ألقي هذا البيان باسم المجموعة العربية بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، والذي يمثل حدثا هاما يؤكد رغبة والتزام المجتمع الدولي بإنهاء التجارب النووية بكل ما سببته من ترويع للإنسانية وأضرار بيئية مستدامة.

وأود هنا أن أشكركم، معالي رئيس الجمعية، على تنظيم هذه المناسبة. وأشكر أيضا ما تضمنته كلمة معالي الأمين العام، والنقاط الهامة التي طرحها السيد لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مداخلته؛ وما تضمنته بيانات عدد من المتكلمين، والتي تشترك في تأكيد الضرورة الملحة للتخلص من كافة التهديدات التي تمثلها الأسلحة النووية، التي تُعد بلا شك أكثر أنواع الأسلحة تعارضا مع المبادئ الإنسانية والقانون الدولي الإنساني.

وتؤكد المجموعة العربية أن التعامل مع الأسلحة النووية والخطر الوجودي الذي يمثله استمرار امتلاكها ينبغي أن يتم من منظور شامل يهدف إلى التخلص التام من تلك الأسلحة بالتوازي مع الإجراءات الأخرى المكملة، مثل حظر التجارب النووية والتخلص من المواد الانشطارية المخصصة لأغراض التسلح، حيث أن التخلص التام والشامل من الأسلحة النووية بشكل لا رجعة فيه يعد الضمانة الرئيسية لعدم إجراء تجارب نووية من جانب أي دولة مستقبلا.

تعتبر المجموعة العربية أن استمرار وجود الأسلحة النووية وعدم تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والتعهدات الملزمة ذات الصلة التي تم اعتمادها في عدة دورات لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار بشأن تحقيق عالميتها يمثل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين. كما ترفض المجموعة بشكل قاطع النظريات التي تدفع بأن امتلاك الأسلحة النووية ضروري لتحقيق الاستقرار الدولي، أو أن الظروف الدولية غير مواتية للمضي قدما في تنفيذ التزامات نزع السلاح النووي. وفي واقع الأمر، فإن النظر بشكل مدقق في تحديات الانتشار النووي القائمة اليوم، يوضح أن تلك التحديات كان من الممكن التعامل معها بشكل أفضل، أو أنها لم تكن لتنشأ من الأساس في عالم خال من الأسلحة النووية.

ونطالب الدول الحائزة للأسلحة النووية مجددا بالاضطلاع بمسؤولياتها في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها والتخلص من ترساناتها النووية، وفقا لبرنامج زمني محدد. وهذا أقل ما ينبغي أن تقوم به هذه الدول، التي أجرت تجارب نووية، في سياق تعويض المجتمع الدولي عن الأضرار الجسيمة والدائمة التي أحدثتها آلاف التجارب النووية التي أجرتها تلك الدول.

بالرغم مما تتسم به منطقة الشرق الأوسط من توتر وانعدام للاستقرار، فقد أثبتت الدول العربية حسن نواياها بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزام بتنفيذ تعهداتها في إطارها. كما شاركت بفعالية في المفاوضات الخاصة بالتوصل لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتستمر في دعم تطوير منظومة التحقق الخاصة بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتي وصلت دون شك إلى مرحلة ملموسة من التقدم وأثبتت قدرتها على التشغيل التجريبي.

وبالرغم من ذلك، يبقى الشرق الأوسط أحد أبرز الأمثلة على التحديات التي تواجهها منظومة عدم الانتشار بسبب عدم تحقيق عالمية معاهدة عدم الانتشار وإصرار إسرائيل على تحدي إرادة المجتمع الدولي ورفض تنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة والامتثال للأعراف والقواعد التي ترسيها معاهدة عدم الانتشار. وفي الوقت الذي تقوم فيه بعض القوى الدولية بغض الطرف عن هذا الوضع المختل وتستمر في توفير مظلة سياسية لمواقف إسرائيل، يتسبب هذا الخلل في المنظومة الأمنية القائمة في المنطقة في ترك المنطقة عرضة لسباق التسلح والنزاعات. وقد أصبحت المنطقة تشهد مستوى غير مسبوق من إحباط الدول العربية نظرا للفشل المتكرر في تنفيذ الهدف الخاص بإخلاء المنطقة من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وعدم الوفاء بالالتزامات المتفق عليها في هذا الشأن.

وتتطلع المجموعة إلى إعادة إحياء الجهود المتعددة الأطراف لمعالجة هذا الخلل في منطقتنا من خلال تنفيذ التعهدات المتفق عليها، وفي مقدمتها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، وفقا للقرار ذي الصلة الصادر عن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها لعام ١٩٩٥؛ وقراري مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) و ٦٧٨ (١٩٩٠)؛ وعشرات القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الشأن.

تنطوي العديد من التطورات الأخيرة – وفي مقدمتها اعتماد التعهد الإنساني الذي تم النص عليه في عدد من قرارات

الجمعية العامة، وما تم العام الماضي من اعتماد تاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تأتي لاستكمال أهداف معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – على إشارات واضحة على تغير الظروف على الساحة الدولية، وعلى رسالة بأن الدول غير النووية التي ألزمت نفسها حقا مبدأ بنزع السلاح النووي بدأت تبحث عن سبل جديدة لاتخاذ إجراءات جادة لسد هذه الثغرات والتعامل مع الاختلالات القائمة في المنظومة الحالية لنزع السلاح وعدم الانتشار ومجابهة المخاطر الناتجة عن استمرار امتلاك الأسلحة النووية من قبل عدد محدود من الدول، بما في ذلك المخاطر المرتبطة بتجارب التفجيرات النووية، وهي في مجملها خطر وجودي، لا بد للأمم المتحدة من أن تتعامل معه بشكل حثيث دون كلل حتى نصل إلى تخليص العالم والأجيال القادمة من تلك الأسلحة.

وترى المجموعة العربية أن القضاء بشكل كامل على تلك الأسلحة ليس هدفا واقعيا وقابلا للتحقيق فحسب، بل أمرا لا غنى عنه من أجل الحفاظ الدائم على السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا، الذي سيتكلم باسم مجموعة أصدقاء معاهدة حظر التجارب النووية.

السيدة بيرد (أستراليا): أدلي بهذا البيان باسم مجموعة أصدقاء معاهدة حظر التجارب النووية: كندا، وفنلندا، وألمانيا، واليابان وهولندا وبلدي أستراليا. ونشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة كما نشكر الأمين العام على بيانه اليوم.

إن وجود هذا اليوم الدولي شهادة على المعيار الفعلي ضد التجارب النووية. إن مجموعة أصدقاء المعاهدة ملتزمة بتحقيق دخول المعاهدة حيز النفاذ، الأمر الذي يضع إطارا قانونيا يمكن التحقق منه لإنهاء تجارب الأسلحة النووية والأجهزة النووية الأخرى. إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تمثل العنصر الرئيسي في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وسيسهم دخولها حيز النفاذ في تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

والآن وقد حصلت على ١٨٣ توقيعا و ١٦٦ تصديقا تعد معاهدة عدم الانتشار من بين أكثر معاهدات العالم حصولا على التأييد. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلينا في الاجتماع الوزاري المقبل لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب في ٢٧ أيلول/سبتمبر، حيث نأمل أن نتلقى أنباء طيبة عن المزيد من التصديقات. إن إعلان تايلند عن اعتزامها التصديق قريبا يمثل معلما إقليميا مهما لرابطة أمم جنوب شرق آسيا للاحتفال به، مع تصديق جميع الدول الأعضاء في الرابطة على المعاهدة. وهذا يوجه رسالة قوية إلى المناطق الأخرى لكي تحذو حذوها.

وإلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، ندعو جميع الدول إلى الإبقاء على الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية والتفجيرات النووية الأخرى، والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تقوض أهداف المعاهدة والغرض منها.

وفي الاجتماعات الوزارية السابقة لمعاهدة عدم الانتشار أدنا باستمرار تجارب الأسلحة النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ عام ٢٠٠٦. ومن أجل تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية بطريقة سلمية نحث مرة أخرى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوفاء التام بجميع التزاماتها الدولية في مجال عدم الانتشار، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وندعو في الوقت نفسه جميع الدول إلى أن تنفذ بفعالية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ونرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة، بما في ذلك اجتماع القمة بين الكوريتين في نيسان/أبريل، واجتماع القمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سنغافورة، في حزيران/يونيه. ونحيط علما بإعلان جمهورية كوريا

الشعبية الديمقراطية في ٢٠ نيسان/أبريل بأنها ستعلق التجارب النووية والصاروخية، وببيانها الصادر في أيار/مايو إلى مؤتمر نزع السلاح بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترغب في الانضمام إلى الجهود الدولية لنزع السلاح من أجل فرض حظر شامل على التجارب النووية. ونلاحظ كذلك الإعلان عن تدمير موقع بونغي – ري للتجارب النووية في ٢٤ أيار/مايو. ونحن الآن نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب، باعتبار ذلك مسألة ذات أولوية.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في كفالة أن يكون نظام التحقق الخاص بالمعاهدة متينا وذا مستوى عالمي. وهناك الآن ما يقرب من ٣٠٠ من محطات نظام الرصد الدولي المعتمدة تعمل في جميع أنحاء العالم. وقد أثبت نظام الرصد الدولي قدرته على الكشف عن التجارب النووية بسرعة ودقة. ويوفر نظام الرصد الدولي أيضا مساهمة هامة من خلال تطبيقاته العلمية والمدنية. ويجب أن تظل جميع الدول الموقعة ملتزمة بدعم إنجاز وصيانة جميع عناصر نظام التحقق الخاص بالمعاهدة وأنشطة بناء القدرات ذات الصلة.

وأخيرا، نرحب بدعوة الأمين العام الواردة في خطة نزع السلاح من أجل بذل كل جهد ممكن لضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ في وقت مبكر. لقد زادت الأهمية الحيوية للمعاهدة منذ فتح باب التوقيع عليها. ونحث جميع الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على المعاهدة أن تفعل ذلك دون تأخير، ولا سيما الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢، أي الصين، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومصر، والهند وإيران، وإسرائيل، وباكستان، والولايات المتحدة الأمريكية. ونناشد جميع الدول أن تبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق بدء نفاذ المعاهدة، بما يضع حدا نهائيا للتجارب النووية ويأخذنا خطوة أقرب إلى هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

الرئيس: أدعو الآن ممثل الفلبين، الذي سيتكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

السيد لوكسين (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ونرحب بتصديق تايلند المقبل على معاهدة حظر التجارب النووية في وقت لاحق من هذا الشهر. إن التصديق على المعاهدة من قبل جميع الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا يدعم ويعزز التزامنا القوي بالمعيار الدولي لمناهضة التجارب النووية، فضلا عن دعمنا الثابت للمعاهدة.

وتشجب الرابطة إجراء التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، والتي تتعارض مع المعايير الدولية وتتعارض مع الجهود المناهضة للتجارب النووية، وعدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي. ونكرر مجددا اعترافنا بالعواقب الإنسانية المترتبة على استعمال الأسلحة النووية، وهو ما يشكل أساس جهودنا الرامية إلى القضاء على الأسلحة النووية.

وإذ نضع في الاعتبار أهمية المعاهدة نشارك الآخرين في دعوة بقية دول المرفق ٢ إلى التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن، بما يؤدي إلى دخولها حيز النفاذ.

ونؤكد من جديد التزامنا بالحفاظ على منطقتنا بوصفها منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وبموجب المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، تتعهد كل دولة طرف بعدم اختبار الأسلحة النووية أو استخدامها في أي

مكان. كما تتعهد بعدم السماح، في أي مكان داخل إقليمها باختبار أو استخدام الأسلحة النووية.

وإلى جانب المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا، تنص معاهدة حظر الأسلحة النووية على أن تتعهد كل دولة من الدول الأطراف فيها بألا تُقدِم، تحت أي ظرف من الظروف، على تطوير أو اختبار أو إنتاج أو صنع أو حيازة أو امتلاك أو تكديس الأسلحة النووية أو غيرها من وسائل التفجير النووية الأخرى.

وترحب الرابطة بمؤتمرات القمة بين الكوريتين، فضلا عن مؤتمر القمة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في سنغافورة. ونرحب بإعلان بانمونجوم وبالبيان المشترك الموقع بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جميع الأطراف المعنية على مواصلة العمل على تحقيق السلام الدائم والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية الخالية من الأسلحة النووية.

ونرحب بالتزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المعلن بإزالة الأسلحة النووية بالكامل وتعهدها بالامتناع عن إجراء المزيد من التجارب النووية والصاروخية خلال هذه الفترة. ونؤكد مجددا دعمنا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والجهود الدولية الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي بشكل كامل يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية، مما يسهم في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة.

وأود أن أتلو ملاحظات موجزة جدا باسم الفلبين، كإضافة إلى بيان رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

تشارك الفلبين المجتمع الدولي في الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. ونحن نقدر قيادة كازاخستان في متابعتها القوية لمقاصد الاحتفال بهذا اليوم. ويذكرنا هذا بأهمية الجهود المتضافرة لمكافحة التجارب النووية، وآخرها التي أجريت في العام الماضي.

واعترافا بالأثر المدمر على البيئة من التجارب النووية، والآثار الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية – عمدا أو عن غير قصد، بأعصاب باردة أو بسبب الذعر – وقعت الفلبين على معاهدة حظر التجارب النووية في عام ١٩٩٦، وأودعت صك تصديقها عليها في عام ٢٠٠١. وتواصل الفلبين دعم المعاهدة والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. وإذا كانت الأسلحة النووية لا تزال تحتفظ ببعض الجاذبية، فإن فعاليتها الفتاكة قد ثبتت فعلا؛ فما الحاجة إذن، للتجارب؟ إن إجراء مزيد من الاختبارات لا يمكن أن يعني سوى مزيد من الصقل التدريجي للطاقة المتولدة عن الانفجار، والقدرة التدميرية، وموثوقية الإيصال، ودقة الاستهداف.

بيد أن كل خطوة إلى الأمام في هذه الجوانب هي بمثابة خطوة إلى الوراء من حيث الأثر الرادع للأسلحة النووية التي لم تعد قط أكبر منها عندما كانت ترسانات الأسلحة النووية هائلة من حيث الطاقة المتولدة عن الانفجار، والقدرة التدميرية غير المحدودة، حتى أنه لم يعد يمكن لأحد توخى استخدامها لأي غرض من الأغراض، مما أسفر عن السلام الطويل القائم على توازن الرعب النووي. وتوشك هذه الفائدة الإجمالية الأخلاقية على الضياع جراء الاختبارات المستمرة.

وبازدياد تلك الأسلحة تطورا من خلال تحسين قدراتها على الاستخدام التمييزي، يزداد الإغراء باستخدامها وتصبح حجة استعمالها أكثر إقناعا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة الدائمة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة أدمسن (الاتحاد الأوروبي) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا

البيان البلدان المرشحة للانضمام وهي تركيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد علمية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختنشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا.

اليوم، وفي هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، نشير إلى أنَّ وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى، بفرض قيود على تطوير الأسلحة النووية وعلى تحسين نوعيتها وبوضع حدٍّ لاستحداث أنواع جديدة متطورة من الأسلحة النووية، يشكل تدبيراً فعالاً لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه. ويمثل هذا الاجتماع فرصة لإبراز الحاجة إلى بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الصبغة العالمية عليها، وهو ما أعاد تأكيده قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦). ومما يثير القلق أن المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ بعد، ويجب تصحيح الحالة.

ونحث جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، على القيام بذلك دون مزيد من التأخير. وريثما يبدأ نفاذ المعاهدة، ندعو جميع الدول إلى الامتناع عن القيام بأي عمل يتنافى مع موضوع المعاهدة والغرض منها. وفي هذا السياق، نتطلع إلى الاجتماع الوزاري المقبل لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب، المقرر عقده في ٢٧ أيلول/سبتمبر، على هامش الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة. ونحن نشجع التقدم الذي نتوقعه فيما يتعلق بالتوقيع والتصديق على المعاهدة. ونرحب بإتمام تايلند للإجراءات القانونية الداخلية للتصديق على المعاهدة. وبإيداع الصك لدى الأمين العام، ستغدو تايلند الدولة الطرف الـ ١٦٧ في المعاهدة.

ووفقا للعديد من قرارات مجلس الأمن، فإننا ندعو مرة أخرى جميع الدول إلى الامتناع عن إجراء تفجيرات نووية تجريبية أو أي تفجيرات نووية أخرى. لقد أثبتت استجابة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الست التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن دورها مهم جدا في توفير بيانات موثوقة ومستقلة بسرعة – وهو أمر لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يقوم به، مما يمكن المجتمع الدولي من الاستجابة بشكل مناسب وعلى وجه السرعة. إن المحادثات الرفيعة المستوى التي جرت مؤخرا بين الكوريتين، وإعلان بانمونجوم لتحقيق السلام والازدهار وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية، والبيان المشترك الصادر عقب مؤتمر قمة سنغافورة بين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، خطوات إيجابية يمكن أن تسهم في تخفيف حدة التوترات في شبه الجزيرة الكورية.

ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على المشاركة في مفاوضات المتابعة واتخاذ خطوات ملموسة من أجل الانطلاق على الطريق الموثوق نحو نزع السلاح النووي التام الذي يمكن التحقق منها ولا رجعة فيه والحفاظ على إعلانها وقف تجارب الأسلحة النووية والقذائف التسيارية. وسنواصل الإنفاذ الصارم للجزاءات القائمة إلى أن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تلك الإجراءات الملموسة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التوقيع والتصديق على المعاهدة بدون تأخير، وإضفاء الصفة القانونية على وقف التجارب النووية، وبيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن اهتمامها بـ ”الانضمام إلى الرغبة والجهود الدولية للوقف الكامل للتجارب النووية“.

ويأمل الاتحاد الأوروبي، الذي يؤيد بقوة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي على الصعيد الدولي، أن يحقق الزخم الإيجابي تقدما ملموسا يفضي إلى إغلاق يمكن التحقق منه لمواقع التجارب النووية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

بطريقة. ويمكن للتحقق أن يستفيد من المساعدة التقنية ذات الصلة، وربما بما في ذلك خبرة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد أكد تفاعل نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي مع التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنَّ قدرات النظام والمركز تقترب من مرحلة النضج الكامل. ومن ثم، فإننا نؤكد من جديد ثقتنا الكاملة في نظام التحقق بموجب المعاهدة، التي أثبتت قدرته على توفير البيانات الموثوقة والمستقلة التي ستساعد على ردع عدم الامتثال للمعاهدة بمجرد بدء نفاذها والتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ونحث جميع الدول الموقعة على بناء محطاتها ونقل بياناتها دون تأخير.

نحن ندرك أنه حتى في حالة عدم دخول المعاهدة حيز النفاذ، فإن عنصري الرصد والتحليل في نظام التحقق متاحان للمجتمع الدولي وفقا للمعاهدة وبتوجيه من اللجنة التحضيرية، وبأن هذين العنصرين يسهمان في الاستقرار الإقليمي باعتبارهما تدبيرا من تدابير بناء الثقة، ويعززان نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي.

وقد صدقت على المعاهدة جميع الدول الأعضاء الـ ٢٨ في الاتحاد الأوروبي. ويمثل تعزيز الطابع العالمي لمعاهدة حظر التجارب النووية والتعجيل ببدء نفاذها أولوية قصوى للاتحاد الأوروبي. ويؤكد التزام الاتحاد الأوروبي تبرعنا للمرة السابعة بما يزيد ٤,٥ ملايين يورو، تمت الموافقة عليها في وقت سابق من هذا العام، مما يجعلنا من بين أكبر المساهمين الماليين في المنظمة، وبالتالي تعزيز تكنولوجيات التحقق وتمويل بناء القدرات والأنشطة التي تضطلع بها المنظمة. كما يسهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في صون وتعزيز نظام التحقق بموجب المعاهدة من خلال تقديم المساعدة والمشورة التقنيتين في اجتماعات الفريق العامل باء وغيرها من حلقات العمل والحلقات الدراسية. وتصل التبرعات المالية العادية من دولنا الأعضاء إلى المنظمة ما يناهز ٤٠ في المائة من مجموع ميزانيتها السنوية. ونود أن نذكر الدول الموقعة بأن دفع الاشتراكات المقررة ليست أمرا اختياريا، وأن عدم القيام بذلك يرقى إلى عدم الامتثال للقرار المنشئ للجنة التحضيرية. ومن الضروري توفير التمويل المناسب لجميع أنشطة التحقق، بغية الحفاظ على فعالية نظام التحقق الذي أنشأته اللجنة التحضيرية.

أخيرا، يبرز اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية الحاجة الملحة إلى دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ، لا بوصفها حتمية سياسية فحسب، بل أيضا باعتبارها مساهمة ملموسة في زيادة تعزيز السلام والأمن الدوليين.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن حكومة كازاخستان، أعرب عن امتناننا للجميع. وأعتقد أن هذا يمثل تعبيرا عن التزامنا المشترك بتحقيق عالم خال من التجارب النووية، فضلا عن تطلعنا الحقيقي في نهاية المطاف إلى بناء مستقبل خال من التهديد النووي.

إن اليوم – ٢٩ آب/أغسطس – حقا يوم رمزي في تاريخ كفاحنا المشترك ضد التجارب النووية. ففي مثل هذا اليوم من عام ١٩٤٩ أجرى الاتحاد السوفياتي أول تجربة على القنبلة الذرية في موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية، على أراضي بلدي. وبعد اثنين وأربعين، أصبح نفس اليوم يوما تاريخيا، واضعا في نهاية المطاف حدا للتجارب النووية السوفياتية. وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١، وقع رئيس كازاخستان، نور سلطان نزاربابيف، وكان حينها لا يزال أحد المسؤولين في الاتحاد السوفياتي، على مرسوم إغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية. لقد أصبح موقع المضلع لدينا أول موقع للتجارب النووية في العالم يتم إغلاقه رسميا. وبعد ذلك، أُغلقت مواقع أخرى للتجارب النووية في جميع أنحاء العالم. وغدا قرار الرئيس التاريخي والشجاع وغير المسبوق رسالة سياسية قوية ألهمت العالم. فقد

أسهمت رؤيته الجريئة والشجاعة إسهاما كبيرا في الجهود الدولية التي أدت إلى اعتماد معاهدة حظر التجارب النووية.

إن اليوم يوم دولي حقا. فقد بيّن موقف المجتمع الدولي الموحد لجعل ٢٩ آب/أغسطس يوما دوليا لمناهضة التجارب النووية. ومنذ اتخاذ القرار ٣٥/٦٤ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، دعا المجتمع الدولي بحزم إلى عالم خال من التهديد النووي. لقد مرّ سبع وعشرون عاما على صدور قرار كازاخستان المصيري، بيد أنه لا يزال أكثر من ١,٥ مليون من الضحايا الكازاخستانيين – من بينهم السيد كاريبيك كويوكوف، الذي ألقى كلمة في الجمعية العامة في وقت سابق – يواجهون أهوال التجارب النووية. ولا تزال العواقب الخطيرة المترتبة عن هذه التفجيرات ظاهرة للعيان بعد عقود من الزمن، ليس فقط في شكل أمراض مستعصية شديدة وإعاقات وتحولات وصدمات نفسية فحسب، لكن أيضا في شكل كوارث بيئية. إن كازاخستان باحتفالها باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية،إنما لا تتكلم باسم الضحايا الكازاخستانيين للتجارب النووية فحسب، لكن أيضا باسم الذين تعرضوا للإشعاعات الذرية – ''الهيباكوشا'' – في اليابان وجزر مارشال وأستراليا وغيرها من الأماكن التي يوجد فيها أشخاص عانوا وما زالوا يعانون اليوم.

وما هو أكثر مدعاة للقلق هو أن شبح التهديد المستمر الذي تشكله هذه الآفة لا يزال يطاردنا لأن الحظر النهائي لم يدخل للأسف بعد حيز النفاذ. إن ما تحمله الصفحات المأساوية لتاريخ كازاخستان النووي تعدّ مثالا حيا على أن الأسلحة النووية وعواقبها تتعارض مع تحقيق مستقبل آمن ومأمون للبشرية. كما أن قصتنا نداء واضح للتعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حتّى لا يلقى أحد في العالم مصيرنا ويعاني ما عانيناه مرة أخرى.

إن دخول المعاهدة حيز النفاذ يمثل في نظري هو أوضح مثال على الثقة المتبادلة. وقد أظهرت غالبية عظمى من المجتمع العالمي هذه النية والإرادة الخيرة بالتوقيع على المعاهدة والتصديق عليها. ونفس العمل النبيل وتدابير بناء الثقة مطلوبة من الأقلية المتبقية، التي يكمن بين أيديها الخلاص النهائي للعالم من هذه التهديدات الكارثية.

إن التطورات الإيجابية الجارية في شبه الجزيرة الكورية تثبت أهمية هذا النهج. ونثني على التطلعات والإجراءات العملية التي اتخذتها الأطراف التي أتاحت تنظيم مؤتمري قمة تاريخيين بين الكوريتين وبين الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونقدر التزام بيونغ يانغ بوقف التجارب النووية، فضلا عن اتخاذ الخطوات العملية الرامية إلى إزالة الهياكل الأساسية لموقع تجاربها النووية. ونأمل أن تُحرز هذه العملية مزيداً من التقدم نحو نزع سلاحها النووي وانضمامها إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. نحن نعلم مدى خطورة وتعقيد هذا المسار، وكازاخستان مستعدة، عند الاقتضاء، لتبادل خبرتها العملية التي أثبتت جدواها وصمدت أمام اختبار الزمن.

بالنسبة لكازاخستان، فإن الاحتفال باليوم الدولي لا يفيد في التذكير بالعواقب المأساوية للأسلحة النووية فحسب، بل وفي توحيد جهود الدول المتفقة في الرأي والمجتمع المدني والأفراد لبناء مستقبل بلا أسلحة نووية. وتنظم عاصمتنا سنويا مناسبات دولية هامة رفيعة المستوى دعماً لتلك الجهود العالمية.

في هذا العام، استضافت كازاخستان في الفترة من ٢٨ آب/أغسطس إلى ٢ أيلول/سبتمبر، المؤتمر الدولي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تحت شعار ''لنذكر الماضي، ولنتطلع إلى المستقبل''. وكانت تلك هي المرة الأولى التي اجتمع فيها فريق من الشخصيات البارزة وفريق شباب منظمة المعاهدة معاً لمناقشة السبيل صوب مستقبل مشترك، على أساس التشارك بين الأجيال. إن جيل الشباب هو من ينبغي له أن يفهم تماما أهمية مكافحة هذا التهديد المستمر، لأن الشباب هم مناضلو

المستقبل على الخطوط الأمامية للدعوة وتحقيق الأهداف التي طالما سعينا إليها.

وعلاوة على ذلك، نُظم بتاريخ ٢٩ آب/أغسطس في عاصمتنا أستانا، حفل لافتتاح جدار السلام، وهو معلم تذكاري يدعو صراحة إلى استخلاص الدروس من التاريخ وتذكّرها. إنه يعلمنا أنه لا يوجد مثل أعلى من احترام الكرامة الإنسانية والرفاه للجميع. إنها تذكرة أخرى لمعاصرينا وللأجيال الحالية والمقبلة حتى تُبجل السلام ولا تعيش أبداً الصفحات المأساوية لماضينا غير المقبول.

وأود أن أختم بياني بكلمات رئيس بلدي خلال ذلك الاحتفال، الذي ذكرنا بأن،

”رسالتنا لصنع السلام تمثل، أولا وقبل كل شيء، نداءا إلى الأجيال المقبلة. لنتكلم، بكل اللغات الممكنة، مع أحفادنا قائلين ‹عليكم برعاية السلام، لأنه أهم كنز لا يقدر بثمن ينبغي لكل فرد على وجه الأرض أن يملكه›“.

وفي هذا اليوم الدولي، أدعو مرة أخرى جميع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وكل مواطن على وجه الأرض إلى العمل معا من أجل عالم آمن ومأمون. إنها المهمة الأكثر أهمية بالنسبة لنا، وهي تعزيز التفاهم المتبادل والتضامن واتخاذ المزيد من الإجراءات المستقبلية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل المضي قدما، نظرا إلى ضيق الوقت المتاح لهذه الجلسة، فإنني أشجع جميع المتكلمين على توخي الإيجاز والاختصار قدر الإمكان في بياناتهم.

السيد كيكرت (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة بمناسبة اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

تؤيد النمسا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي تأييدا كاملا.

وبصفتي الوطنية، أود أن أبدأ بالثناء على المدير التنفيذي لاسينا ثيربو على قيادته المتميزة، فضلا عن منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بشكل عام على جهودها المتواصلة وعملها الممتاز. وأود كذلك أن أعرب عن تقديرنا إنشاء مكتب منظمة المعاهدة هنا في نيويورك، الذي قدم بالفعل إسهامات هامة واضطلع بأعمال توعية ترمي إلى تعزيز فهم عمل المنظمة في مجتمع نيويورك.

وبفضل نظام الرصد الدولي التابع لها، وعمليات التفتيش الموقعي ومركز البيانات الدولي، تظل المنظمة هي الهيئة الرئيسية في مجال التحقق من قاعدة مناهضة التجارب النووية. وعلى الرغم من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز النفاذ بعد أكثر من عقدين من الزمن منذ فتح باب التوقيع عليها، تواصل منظمة المعاهدة تحسين قدراتها واستكشاف سبل لتشغيل نظامها على نحو كامل في أقرب وقت ممكن.

إننا نرحب ترحيبا حارا بتصديق تايلند على المعاهدة. وفي الوقت نفسه، مرت سنة أخرى دون أن يدخل حظر التجارب النووية حيز النفاذ. إن هذا الحظر يعدّ جانبا حيويا من جوانب النظام الدولي لنزع السلاح النووي. ولا يمكن للتدابير المؤقتة، مثل الوقف الاختياري أن تحل محله. لذلك، فإننا نردد النداء الذي وجهه الأمين العام اليوم، وفي تقريره الأخير عن خطة نزع السلاح، إلى جميع الدول المتبقية التي يستوجب دخول المعاهدة حيز النفاذ تصديقها عليها، أن تلتزم بالتوقيع على المعاهدة في أقرب وقت. تقع على عاتق هذه الدول مسؤولية خاصة. ولا يسعني إلا أن أضيف ”فلتوقعوا“. إذا كنا حقا ملتزمين بإنهاء التجارب النووية فعلينا التصديق على المعاهدة. فالكلمات وحدها لا طائل منها؛ بل الأفعال هي التي تُهم.

وفيما يواصل المجتمع الدولي انتظار دخول المعاهدة حيز النفاذ، شهدنا إحراز تقدم هام على صعيد نزع السلاح النووي. قبل شهرين، رحب الأمين العام بالذكرى السنوية الأولى لاعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية، بتاريخ ٧ تموز/يوليه ٢٠١٧، من قبل ١٢٢ دولة من الدول الأعضاء، وهي أغلبية ساحقة من المجتمع الدولي. واليوم، فإن معاهدة حظر الأسلحة النووية في طريقها صوب دخول حيز النفاذ. اليوم، وقد بلغ مجموع الدول الموقعة ٦٠ دولة والدول الأطراف ١٥ دولة، تحرز معاهدة حظر الأسلحة النووية تقدما صوب بدء النفاذ أسرع من أي معاهدة أخرى تتعلق بأسلحة الدمار الشامل.

لقد صيغت المعاهدة بشكل صريح لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولِتكون متوافقة تماما مع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولذلك باتت بوضوح جزءا من الهيكل الدولي لنزع السلاح. وأكد الأمين العام ذلك عندما عرض الخطة الجديدة لنزع السلاح. وأكد أن معاهدة حظر الأسلحة النووية ومعاهدة عدم الانتشار متوافقتان ومتكاملتان بشكل تام. وأشار أيضا إلى أنها تحفز المعارضين لمعاهدة حظر الأسلحة النووية لإحراز تقدم على مستوى آليات نزع السلاح الأخرى الأكثر تحديدا.

إن إحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي بات أكثر إلحاحا من أي وقت مضى في ظل أوقات تشوبها توترات متزايدة، لا سيما وأن الأسلحة النووية اليوم أكثر تدميرا من القنابل التي ضربت اليابان في عام ١٩٤٥. كما أن مخاطر تفجيرات الأسلحة النووية عرضا أو عمدا لم تنحسر؛ بل على العكس، إننا محظوظون إذ لم نواجه حتى الآن كارثة نووية.

كما أننا نؤيد بقوة رأي الأمين العام القائل إن عدم الانتشار ونزع السلاح يمضيان جنبا إلى جنب، ويُفضيان إلى تعزيز الأمن. ولذلك، يجب ألا نؤخر العمل بشأن نزع السلاح بحجة أنه يتعين تهيئة ظروف معينة أولا. بل يجب أن نستخدم نزع السلاح وعدم الانتشار تحديداً في ظل هذه الأوقات التي تشوبها التوترات المتزايدة وسباق التسلح الجديد الذي نشهده، من أجل الشروع في بناء الثقة وتعزيز الأمن للجميع. إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بفضل قاعدتها لمناهضة التجارب النووية، أساسية للاضطلاع بذلك، ليس من خلال الإسهام في هذه الحجة وأهداف عدم الانتشار فحسب، بل ولكونها آلية هامة من آليات بناء الثقة وتعزيز الأمن للجميع.

إن الأدوات اللازمة للحد من انعدام الأمن وزيادة الثقة موجودة. وعلينا الآن الاستفادة منها وإحراز تقدم نحو إقامة عالم خال من التجارب النووية وخال من الأسلحة النووية، وهو الهدف الذي يفترض أنه يحظى بتأييد كل دولة من الدول. في هذا اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، أود أن أنضم إلى الآخرين في دعوة المجتمع الدولي بأسره وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مرة أخرى، إلى العمل معا من أجل مستقبل أكثر أمنا للجميع، مستقبل خال من الانتشار ومن التجارب النووية ومن وجود الأسلحة النووية، وذلك بالانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية.

السيد ستيفانيلي (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وتود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية بصفتها الرئيس الحالي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

يتيح الاجتماع الرفيع المستوى المعقود اليوم فرصة لتجديد التزامنا بالهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم سلمي آمن وخال من الأسلحة النووية. وإذ ندرك العواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية، فإننا مدعوون إلى التأكيد على بذل الجهود اللازمة لإحراز تقدم فعلي على مسار يفضي إلى نزع السلاح النووي. وإيطاليا مقتنعة بأنه يمكن تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية من خلال نهج تدريجي استنادا إلى إجراءات ملموسة ويمكن التحقق منها بهدف تعزيز

الثقة المتبادلة ومفهوم ترسيخ الأمن الدولي. تتطلب عملية من هذا القبيل مشاركة كبيرة وبناءة من جميع الجهات الفاعلة المعنية وفق منظور يستند إلى السعي إلى توافق الآراء.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بيريرا (سري لانكا).

في هذا الصدد، ولئن كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي المعيار الرئيسي الذي يستند إليه نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تمثل إحدى ركائز هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار المتعدد الأطراف الذي أنشأته معاهدة عدم الانتشار. فبحظر أي من تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، تتصدى المعاهدة لتطوير الأسلحة النووية وتحسينها النوعي وتساعد على منع حدوث سباق النووي.

بعد مرور أكثر من ٢٠ عاما على فتح باب التوقيع على المعاهدة وعلى الرغم من عدم دخولها حيز النفاذ بعد، إلا أنها حققت هدفين في غاية الأهمية. فقد مهدت الطريق للوقف الاختياري للتجارب النووية الذي نفذته جميع البلدان في العالم، باستثناء بلد واحد. وتمكنت من خلال المنظمة التابعة لها – منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – من إنشاء نظام تحقق عالمي بالغ الفعالية وموثوق تماما. وقد ثبت مرارا وتكرارا الدور القيم الذي تضطلع به في توفير بيانات مستقلة وموثوقة، بما في ذلك للأسف عند إجراء التجارب النووية في العام ٢٠١٧. غير أن إحراز التقدم على طريق نزع السلاح وعدم الانتشار يتطلب ترجمة الوقف الاختياري الحالي لتفجيرات التجارب النووية إلى قاعدة ملزمة بدخول المعاهدة حيز النفاذ.

وما برحت إيطاليا تؤيد بقوة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتتشرف بتوليها رئاسة اللجنة التحضيرية لمنظمتها في عام ٢٠١٨. وتعرب أيضا عن دعمها الكامل لبلجيكا والعراق بصفتهما منسقين لعملية المادة الرابعة عشرة في جهودهما الرامية إلى تعزيز مسار المعاهدة. وتنضم إيطاليا إليهما في مناشدة جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد – ولا سيما دول المرفق ٢ الثماني المتبقية – توقيع المعاهدة والتصديق عليها.

ويحدونا الأمل في أن يشجع قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦)، الذي شاركت إيطاليا في تقديمه، بالفعل مزيد من التصديقات. ونتطلع إلى الاجتماع الوزاري المقبل لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل في ٢٧ أيلول/سبتمبر بوصفه حدثا آخر هاما لزيادة الوعي في هذا الصدد.

من هذا المنطلق، وعقب الأحداث المثيرة للقلق الشديد التي وقعت في عام ٢٠١٧ فنحن نرحب أيضا ببيان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الذي أعربت فيه عن رغبتها في الانضمام إلى الجهود الدولية الرامية إلى الوقف الكامل للتجارب النووية. ونأمل أن يؤدي إعلان كهذا قريبا إلى اتخاذ خطوات ملموسة نحو نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إثبات استعدادها الفعلي للدخول في مفاوضات مجدية وذات مصداقية بالعودة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوقيع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها.

ومن وجهة نظر تقنية بحتة، يمكن أيضا لعملية نزع السلاح النووي أن تستفيد من خبرات المنظمة. وفي الوقت نفسه، ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم استكمال نظام التحقق التابع للمعاهدة بهدف كفالة مواصلة تحسين قدرته على الرصد. ويكتسي التعاون النشط بين الدول الموقّعة والأمانة التقنية المؤقتة أهمية بالغة لكفالة نصب محطات نظام الرصد الدولي واعتمادها وصيانتها بصورة حسنة التوقيت في جميع أنحاء العالم.

فالتهديدات الحالية للسلم والأمن العالميين تجعل تجديد جميع الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة ودخولها أخيرا حيز النفاذ أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. ويكتسي التزامنا المشترك أهمية بالغة لتحقيق هذا الهدف. وإنّ

لجميع الدول بلا استثناء دورا يتعين عليها القيام به. وتدعو إيطاليا، بصفتها الرئيس الحالي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، جميع الشركاء إلى العمل معا بشكل وثيق لترجمة الزخم السياسي الحالي إلى إجراءات وواقع ملموس في نهاية المطاف.

السيد سريفيهوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل الفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأود أيضا أن أشكر كازاخستان على مبادرتها بإعلان ٢٩ آب/أغسطس بوصفه اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وأقيم هذا الاحتفال أيضا في مقر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك في ٢٤ آب/أغسطس بفضل الجهود التي بذلتها سفارة كازاخستان في بانكوك. وأتاح ذلك فرصة مناسبة للتفكير الجدي في العواقب المأساوية للتجارب والأسلحة النووية في كثير من البلدان والمناطق. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد لاسينا ثيربو والسيد كاريبيك كايوكوف على مداخلتيهما المتعمقتين وتفانيهما في هذه القضية.

لم تبرح تايلند تسلم تماما بأهمية النظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار وإسهامه البالغ الأهمية في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وعلى الرغم من أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ، إلا أنها أسهمت بالفعل إسهاما كبيرا في ترسيخ قاعدة عالمية لمناهضة التجارب النووية وأكثر من ذلك.

لذلك، من دواعي سروري أن أبلغ الدول الأعضاء بأن تايلند ستودع في غضون أسابيع قليلة صك تصديقها على المعاهدة. وأود أن أشيد في هذا المنعطف بالمجتمع الدولي لدعمه لنا خلال عملية التصديق على المعاهدة، فضلا عن الدعم المقدم إلى مكتب مراجعة الحسابات الحكومي لمملكة تايلند في الاضطلاع بمسؤوليته بصفته مراجع الحسابات الخارجي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

وستواصل تايلند القيام بدورها، بما في ذلك عن طريق الإسهام في نظام التحقق التابع للمعاهدة باستضافة محطات الرصد الدولي وتشجيع النفاذ المبكر للمعاهدة وإضفاء الطابع العالمي عليها، ودعم التكامل والطابع التعاضدي بين المعاهدة وجميع الصكوك الأخرى ذات الصلة. سيسهم هذا بصورة شاملة في تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

السيد بيكستين دي بويتسويرفي (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب بلجيكا بالكثير من بيانات تأييد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي أدلي بها اليوم، وتؤيد تماما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أيضا أن أشكر السيد كاريبك كوايوكوف على شهادته. ليس هناك ما هو أهم في هذا اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية من إعطاء الكلمة للضحايا الذين نتحمل المسؤولية أمامهم. وبصفتها منسقا مشتركا مع العراق لعملية المادة الرابعة عشرة، تعمل بلجيكا على مضاعفة جهودها لإقناع الدول الثماني المدرجة في المرفق ٢ بالانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وضمان عالميتها. ويستمر تنفيذ برنامج مبادرات ترمي إلى تشجيع الدول على الانضمام إلى المعاهدة، مع إيلاء أهمية خاصة لمشاركة الأجيال الجديدة والمجتمع المدني، لأننا مقتنعون بأن من شأن زيادة الوعي على جميع المستويات أن يساعد على بلورة المواقف إزاء هذه المسألة.

وبعد مرور ٧٣ عاما على ما جرى في ناغازاكي وهيروشيما، يشكل اجتماع اليوم فرصة لإعادة التأكيد على أن التجارب النووية غير مقبولة وأنها ذات تأثير مدمر وضار على حياة السكان وصحتهم وعلى البيئة. وهي تمثل أيضا عقبة رئيسية

تحول دون تحقيق الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي إقامة عالم خال من الأسلحة النووية.

إن عالماً خاليا من الأسلحة النووية يتطلب عالماً خاليا من التجارب النووية. ويجب تسليط الضوء على التقدم الكبير الذي تم إحرازه. فبفضل الأثر المعياري للمعاهدة، أجرت دولة واحدة فقط في العالم، هي كوريا الشمالية، تجارب نووية في القرن الحادي والعشرين. والتطورات الأخيرة في هذه الحالة على المستوى السياسي تعطينا أسبابا للتفاؤل.

ولكن وبينما تمنحنا الإعلانات الأخيرة الصادرة عن كوريا الشمالية الأمل في عالم خالٍ من الأسلحة النووية، فإن الانضمام إلى المعاهدة هو وحده الكفيل بإيجاد وسيلة لتحقيق هذا الهدف على نحو مستدام. إن أي اتفاق شامل لوضع حد للأزمة النووية وتحقيق نزع السلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية يجب أن يتضمن إنهاء برنامجها الخاص بالتجارب النووية بصورة لا رجعة فيها وملزمة قانونا وقابلة للتحقق. ولن يكون ذلك ممكنا إلا إذا وقعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدقت عليها.

وتشجع بلجيكا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الالتفاف حول هذا الهدف لأن سياق الأمن العالمي الحالي يتطلب منا أكثر من أي وقت مضى إعادة تأكيد أهداف المعاهدة وتوطيد نظام عدم الانتشار العالمي. وكما جرى تأكيد ذلك في ديباجة تقرير الأمين العام الأخير المعنون ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“، فإن الحفاظ على انخراطنا القوي فيما يخص هذه المسائل سيضمن مستقبلنا المشترك.

السيد ساندوبال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): ترحب المكسيك بعقد هذه الاجتماع. ونشكر كازاخستان على تشجيعها للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، لأننا نعتبر أنه من المهم للغاية أن يكون هذا التاريخ بمثابة تذكير بالحاجة الملحة إلى القضاء ليس على التجارب النووية فحسب، بل على الأسلحة النووية ذاتها.

ونذكّر اليوم بأن ثماني فقط من الدول الأعضاء في المنظمة تمتلك أسلحة نووية قد أجرت أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة نووية متفجرة منذ عام ١٩٤٥. ويجب ألا ننسى الحقائق أو شهادات ضحايا هذه التجارب في جميع أنحاء العالم. ويجب أن نضع في اعتبارنا دائما العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية.

إن حظر التجارب النووية والقضاء عليها هو أمر ضروري لمنع الانتشار النووي بشكليه الأفقي والرأسي، ولتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وقد اتفقت الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتوافق الآراء على أن هذه ستكون أول خطوة منهجية نحو نزع السلاح النووي. وبينما نرحب بالبيانات بشأن وقف التجارب النووية من جانب بعض الأطراف الفاعلة، فإن الوقف الاختياري لا يحل محل الحظر الملزم قانونا للتجارب النووية والتحقق من ذلك.

وستواصل المكسيك الدعوة بنشاط إلى فرض حظر تام للتجارب النووية داخل الجمعية العامة من خلال مشروع القرار الذي نقدمه كل عام مع أستراليا ونيوزيلندا، وكذلك من خلال سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تشجيع التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بهدف بدء سريانها. وقد دافعت المكسيك دائما عن أهمية معاهدة الحظر الشامل بوصفها أداة تكميلية للنظام الأوسع نطاقا لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

إننا نأسف، كما فعل الكثيرون في هذا الصباح، لعدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، حيز النفاذ بعد أكثر من ٢٠ سنة منذ فتح باب التوقيع عليها. ولذلك، نحث الدول الثماني التي يلزم توقيعها وتصديقها على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ، الانضمام إلى المعاهدة دون شروط ودون تأخير. ومع ذلك، نرحب بالعمل التقني الذي تقوم به اللجنة

التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمسؤولون عن نظام التحقق الدولي. إن تفانيهم ومهنيتهم خلال الفترة الانتقالية قبل بدء النفاذ ضروريان لإثبات حياد النظام وقوته ومصداقيته. وكما ذُكر آنفا، فإن وقف التجارب النووية ليس سوى خطوة واحدة على طريق أطول صوب تحقيق نزع السلاح العام والكامل.

ويمكننا اليوم أن نفخر بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تتضمن أحكاما تتفق مع الحظر الكامل للتجارب النووية. ويشكل إنهاء التجارب خطوة هامة، ولكنها لا يمكن أن تشكل بديلا عن إحراز تقدم ملموس في الوفاء بالالتزامات الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي، وخاصة تلك المترتبة على الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ويتعين دعم النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح واحترامه من دون شروط من جانب الجميع من أجل التعجيل بإقامة عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، فبقاء الجنس البشري يعتمد عليه.

السيد إتيغبوجي (نيجيريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع العام الهام للغاية احتفالا باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وأود أيضا أن أشكر الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد لاسينا زربو، وفريق موظفيه الملتزمين على جهودهم الدؤوبة لتعزيز المعاهدة وبناء نظام التحقق الخاص بها.

تؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به ممثل كينيا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

يشير وفد بلدي إلى اتخاذ القرار ٣٥/٦٤، الذي نص على الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية وأشاد بمبادرة وفد كازاخستان الجديرة بالثناء. ويهدف القرار إلى تعزيز الوعي والمعرفة بالآثار البشعة لتفجيرات التجارب النووية والحاجة إلى وقفها، مما يوفر وسيلة إضافية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

ويعرب وفد بلدي عن أسفه العميق لأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل بعد حيز النفاذ بعد ٢١ عاما من فتح باب التوقيع عليها. ولذلك، ندعو أولئك الذين لم يوقعوا بعد على المعاهدة أو لم يصدقوا عليها، ولا سيما الدول الثماني المتبقية المذكورة في المرفق ٢ من المعاهدة، إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

وبعد أن صدقت نيجيريا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، فإنها تلتزم بتعزيز دخول المعاهدة حيز النفاذ وتدعم جميع الجهود الرامية إلى توليد المزيد من الزخم السياسي والمحافظة عليه، وكذلك نشر الوعي العام اللازم لتعزيزها ودخولها حيز النفاذ.

ونتشاطر الرؤية، في هذا الصدد، بشأن سبل النهوض بهذا الهدف في سياق عدم الانتشار ونزع السلاح من أجل تيسير التوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

إن استمرار وجود الأسلحة النووية يظل تهديداً وجودياً للبشرية جمعاء. وتكلفة الاحتفاظ بهذه الأسلحة وتحديثها مشينة ولا يمكن تبريرها بالمقارنة مع الموارد المخصصة من الدول لمشاريع أكثر فائدة وإنتاجية يمكن أن تزيد من نمو المجتمعات وتنميتها السلمية.

وتؤكد نيجيريا قلقها إزاء بطء وتيرة التقدم المحرز من قبل الدول الحائزة للأسلحة النووية في تحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية وفقا لالتزاماتها القانونية وتعهداتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشدد، في هذا الصدد، على أن انضمام جميع دول العالم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية يرتهن بالامتثال الصارم لأركانها الثلاثة،

وهي نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة ليسلط الضوء مرة أخرى على فتوى محكمة العدل الدولية لعام ١٩٩٦ (A/51/218، المرفـق)، التي تؤكد أن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني.

وتعبر نيجيريا مجددا عن رأيها المتمثل في أن العواقب الإنسانية الكارثية التي يمكن أن تنجم عن الاستخدام المتعمد أو الانفجار غير المتعمد للأسلحة النووية ينبغي أن تكون بمثابة سبب مقنع لجميع الدول لمعالجة مسألة استمرارها في حيازتها. وتظل الأسلحة النووية هي أقوى أدوات الدمار الشامل، وينبغي أن يكون القضاء التام عليها هو الهدف النهائي لجميع عمليات نزع السلاح في الطائفة الواسعة من الأهداف التي تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيقها. وتحقيقا لهذه الغاية، يذكر وفد بلدي بارتياح، اعتماد المعاهدة التاريخية بشأن حظر الأسلحة النووية، التي فتح باب التوقيع عليها في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

ولا يزال وفد بلدي يشعر بالاعتزاز بمشاركته بنشاط في العمليات التي أفضت إلى اعتمادها، وبأنه كان من أول البلدان التي وقعت عليها. ونحن نسترشد في التزامنا بموقف نيجيريا المبدئي حيال نزع السلاح النووي في العالم. لقد أدركنا في أفريقيا، منذ أمد بعيد، التهديد الوجودي الذي تشكله التجارب النووية للوجود البشري. ولهذا اعتمدت البلدان الأفريقية جماعيا معاهدة بليندابا، نابذة حيازة الأسلحة النووية للأغراض العسكرية، فضلا عن إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية لتكون درعا للإقليم الأفريقي، بجملة أمور، منها منع وضع أجهزة متفجرة نووية في القارة وحظر تجارب هذه الأسلحة في كامل المساحة التي تشكل القارة الأفريقية.

وتظل أولويات نيجيريا هي المنافع المدنية والعلمية للمعاهدة وتقنيات التحقق لديها. وتحقيقا لهذه الغاية، تُقيِّم نيجيريا التقدم المحرز في نظام التحقق، وتعرب عن دعمها القوي للمعاهدة، وعن تقديرها لأنشطة وأعمال اللجنة التحضيرية، بما في ذلك تعزيز قدرات المعاهدة في مجال التحقق. إن وفد بلدي على اقتناع بأن جميع السبل والوسائل الكفيلة بإنهاء المزيد من التجارب النووية ستعتمد على دخول المعاهدة حيز النفاذ وتنفيذها.

وفي الختام، نشجع الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية وفريق أصدقاء معاهدة الحظر الشامل على مواصلة الجهود الرامية إلى التغلب على التحديات والحصول على التوقيعات والتصديقات اللازمة لبدء نفاذ المعاهدة.

السيد إسكالانتي هاسبون (السلفادور) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، وأشكر البعثة الدائمة لجمهورية كازاخستان على عملها في ذلك الصدد. لقد كانت السلفادور فخورة بتقديم القرار ٧٢/٥١.

فنحن نعتقد أن التوعية بآثار تفجيرات التجارب النووية أو أي نوع آخر من التفجيرات النووية لا تزال تشكل شاغلا حقيقيا ومشكلة تستحق اهتمامنا الخاص. وهي كذلك تشكل خطوة هامة نحو تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وتؤمن السلفادور إيمانا راسخا بأن نزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة أمور أساسية للحفاظ على التزامنا بصون السلام والأمن والاستقرار، المرتكز على احترام حقوق الإنسان والآثار الإنسانية الضارة المحتملة لاستخدام هذه الأسلحة.

ويرى بلدي أن وجود الأسلحة النووية يظل تهديدا خطيرا للإنسانية. وكما نعلم جميعا، فإن من شأن استخدامها، سواء عمدا أو نتيجة خطأ بشري، أن يسفر عن عواقب كارثية خطيرة بحيث لا تملك أي دولة أو منظمة القدرة على معالجتها. ولذلك

السبب نرحب، بوصفنا بلدا يحترم القانون الدولي وعملا بالمادة ٦ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتماد وفتح باب التوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي كان من دواعي سرور بلدي أن صدق عليها في ٣٠ تموز/يوليه والتي ننتظر بفارغ الصبر دخولها حيز النفاذ، إذ أنها أول صك من صكوك القانون الدولي يحظر هذا النوع من الأسلحة العشوائية، التي تشكل الأسلحة الوحيدة والأكثر فتكا التي لا تنظمها التشريعات الدولية. وليس من المنطقي أو الأخلاقي أو الأدبي أن يكون نوعان من أنواع أسلحة الدمار الشامل – أي الكيميائية والبيولوجية – محظورين بموجب القانون الدولي، بينما تبني دول أمنها على وجود والاستخدام المحتمل لنوع آخر من أنواع أسلحة الدمار الشامل، لا يقل عنها قدرة على التدمير إن لم يفقها.

إن التجارب النووية لا تخدم أي غرض غير تقويض السلم والأمن والاستقرار، وأن تعرض حياة الملايين من الناس للخطر. وعلاوة على ذلك، فإنها تتعارض مع هدف والغرض من نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، ومع الالتزامات والأحكام الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة، كما فعلت بلدان أخرى عديدة، لإعادة التأكيد على أهمية وضرورة التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي لا تتسم بالأهمية فقط بل تشكل عنصرا لا غنى عنه من عناصر نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، إلى جانب معاهدة حظر الأسلحة النووية، والصكوك الأخرى السارية بالفعل وغيرها التي لا تزال، لأسباب سياسية، في مرحلة المشروع أو لم تدخل حيز النفاذ.

كما تغتنم حكومة بلدي هذه الفرصة للإعراب عن قلقها وخيبة أملها على مستوى الاختلاف الذي اتسمت به المناقشات بشأن الموضوع النووي في الأعمال الأخيرة للجنة الأولى. ونأمل في أن تسود المصلحة العالمية على المصالح الفردية عندما نشرع في الدورة الجديدة في أيلول/سبتمبر. كما ندعو دول المرفق ٢ للمعاهدة إلى الإسراع في التوقيع والتصديق على ذلك الصك. وفي الوقت نفسه، نحث الدول على الامتناع عن إعداد أو إجراء تجارب نووية، والتجارب غير المتفجرة والتجارب دون الكتلة الحرجة، حتى تلك التي تنفذ من خلال عمليات المحاكاة، وكل الإجراءات الرامية إلى وضع أو تحسين الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. ويرحب بلدي بجميع جهود المجتمع الدولي لوضع حد للتجارب النووية.

وأخيرا، نشيد إشادة خاصة بالدور الذي اضطلعت به المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والكيانات الأكاديمية ومراكز الفكر ووسائط الإعلام بالاشتراك مع الحكومات في الترويج لهذا الهدف وذلك المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

السيد بحر العلوم (العراق): في البداية، أود أن أعرب عن شكرنا البالغ لمعالي السيد ميروسلاف لايتشيك، رئيس الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، على بيانه؛ وأعرب عن موفور التقدير للأمين العام أنطونيو غوتيريش على البيان الذي أدلى به. كما أشكر السيد لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والسيد كاريبك كويوكوف، السفير الفخري لمشروع ”أتوم“ على ما تقدم به من شهادات.

يؤيد وفد بلادي البيان الذي أدلى به ممثل سلطنة عمان الشقيقة باسم المجموعة العربية.

لقد أثبتت المراحل التاريخية المتعاقبة وبما لا يدع مجالا للشك، أن التسابق في مجال التسلح لم يعد على الإنسانية إلا بتوسيع قاعدة الدمار بكل أشكاله وتزايد الخسائر البشرية بشكل كبير، وعانت جراء ذلك البيئة والطبيعة ومختلف قطاعات الحياة. وفي هذا السياق، تؤكد حكومة بلادي مجددا على أهمية بذل الجهود من أجل التخلص التام والنهائي من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وصولا إلى عالم خال من تلك الأسلحة الكارثية، وبما يؤمن مستقبل آمن ومزدهر لنا

جميعا ولأجيالنا القادمة، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود من أجل تحقيق تلك الأهداف.

إن خطر تمكن الجماعات الإرهابية من الحصول على التكنولوجيا النووية والمواد الضرورية لإنتاج الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في تزايد مستمر. ويمثل الإرهاب النووي أحد أخطر وأكبر التهديدات التي تواجه الأمن الدولي. وتدابير الأمن النووي المشددة هي الوسيلة الضرورية للحيلولة دون وصول المواد النووية إلى أيدي الإرهابيين وغيرهم من جهات غير مرخص لها بذلك.

وحكومة بلادي، الميسر المشارك، مع مملكة بلجيكا، للمادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ترى ضرورة تصديق الأطراف الثمانية في المرفق الثاني على المعاهدة وبأسرع وقت ممكن لكي تدخل المعاهدة حيز التنفيذ باعتبارها صكا قانونيا سيعزز نظام عدم الانتشار. فضلا عن ذلك، فإن تصديق أحد تلك الأطراف الثمانية المتبقية في المرفق الثاني من المعاهدة – وهو الكيان الإسرائيلي – سيفتح نافذة لمسار آخر يشكل موضع اهتمام للمجتمع الدولي ولمنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، إذ أنه سيكون خطوة على الطريق الصحيح لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن كافة أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط التي لا يخفى على الجميع أنها من مناطق التوتر التي تحتاج إلى أقصى درجات الحكمة والعقل من خلال انضمام ومصادقة الكيان الإسرائيلي على الصكوك الدولية والقانونية ذات الصلة، والتي تساعد على إزالة التوتر، كون الأطراف الأخرى في الشرق الأوسط قد صدقت جميعا على أول هذه الصكوك – وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتأتي أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة عدم الانتشار النووي بركائزها الثلاث المترابطة: نزع السلاح وعدم الانتشار والاستخدام السلمي للطاقة النووية، كون هذين الصكين يمثلان حجر الزاوية الأساس في نظام عدم الانتشار. إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية يعطيها قوة قانونية ملزمة، إضافة إلى مسؤوليتها السياسية والأخلاقية، وبما يعزز من فعالية نظام عدم الانتشار، ويدعم الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، بما فيها منطقة الشرق الأوسط.

إن تزامن تولي العراق بصورة مشتركة مع مملكة بلجيكا رئاسة المؤتمر العاشر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، بالإضافة إلى رئاسته لأعمال اللجنة الأولى المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، يؤكد على الجهود التي يبذلها بلدي وسعيه الدؤوب في مجال نزع السلاح، وبما يعزز الأمن والسلم الدوليين، إلى جانب جهوده في محاربة عصابات داعش الإرهابية، ومكافحة الإرهاب لاستئصالهما والقضاء التام عليهما.

إن تصديق حكومة بلادي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ يأتي إيمانا منها بضرورة التخلص النهائي من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وفقا لما نصت عليه الفقرة هاء من المادة ٩ من دستور جمهورية العراق، وبما يمثل مؤشرا واضحا لاتجاه تطبيق العراق لالتزاماته الدولية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، وبما يسهم في صون السلم والأمن الدوليين.

تدرك حكومة بلادي أن تعزيز عالمية جميع الاتفاقيات والمعاهدات المعنية بالأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى والامتثال العالمي لها، دون تمييز، والقضاء النهائي والتام على هذه الأسلحة، يمثل ركنا أساسيا في توفير ضمانة حقيقية للمجتمع الدولي في الحد من استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها، فضلا عن تعزيز وصون السلم والأمن الدوليين، وبما يسهم في ضمان مستقبل آمن وسليم لمجتمعنا

ولأجيالنا القادمة. وانطلاقا من ذلك، صوت وفد بلادي لصالح معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي اعتمدت في تموز/يوليه ٢٠١٧. وفي هذا السياق، يعرب وفد بلادي عن اعتقاده بأن اعتماد هذه المعاهدة جاء نتيجة للجهود المتواصلة والعديدة التي بذلتها الدول الأعضاء خلال العشرين عاما الماضية.

ختاما، فإن وفد بلادي كميسر مشارك مع مملكة بلجيكا للمادة الرابعة عشرة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يود التأكيد على استعداده للتعاون مع المجتمع الدولي من أجل الإسراع ببدء نفاذ المعاهدة، وصولا إلى عالم خال من التجارب النووية، وبما يسهم في تعزيز الأمن والسلم الدوليين.

السيدة رودريغيز كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى اليوم، وأشكر كازاخستان على تشجيعها وعملها الدؤوب من أجل عقده.

وكوبا تكرر الإعراب عن قلقها العميق إزاء الخطر المتزايد الذي يشكله وجود الأسلحة النووية وتهديدها لبقاء الجنس البشري. ومن دواعي القلق الشديد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية خفضت الحد الأدنى للنظر في استخدام هذه الأسلحة، بما في ذلك في سياق الرد على ما يسمى بالتهديدات الاستراتيجية غير النووية. ومما يبعث على القلق أيضا تعزيز دور الأسلحة النووية في مذاهبها العسكرية الدفاعية والأمنية، وبالتالي تسريع إعادة التسلح وسباق التسلح النووي، الأمر الذي يمكن أن يضع البشرية على شفا صراع نووي، مع ما يترتب عليه ذلك من عواقب وخيمة.

ومن المثير للقلق أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل تطوير نظم أسلحة نووية جديدة وتحديث الموجود منها، وبخاصة من خلال التجارب دون الكتلة الحرجة والأساليب المتطورة، وهي تنظر في استئناف تجارب التفجير النووي.

وفي سياق الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، تجدد كوبا موقفها من جميع أنواع تجارب الأسلحة النووية – لا من تجارب التفجير فحسب بل والتجارب دون الكتلة الحرجة وغير ذلك من الأساليب المتطورة. إننا نؤيد حظرها الكامل والفعلي، فضلاً عن إغلاق وتفكيك جميع المرافق المستخدمة لهذه الأغراض والبنية التحتية المرتبطة بها.

ويشرّف كوبا أن تكون الدولة الخامسة التي تصدّق على معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تحظر أيضاً – بالإضافة إلى إعلان عدم مشروعية الأسلحة النووية وما يسمى مبدأ الردع النووي، وتوفير إطار للإزالة التامة والكاملة لهذه الأسلحة – جميع أنواع التجارب. ونشجّع على التوقيع والتصديق على معاهدة حظر الأسلحة النووية بهدف بدء نفاذها في وقت مبكر، وكذلك على المشاركة على أعلى مستوى في الاجتماع الذي سيعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

إننا نتحمل مسؤولية أخلاقية عن التوعية بالتهديد الذي تشكله الأسلحة النووية والعمل من أجل إيجاد عالم خالٍ من هذه الأسلحة، لصالح الأجيال الحاضرة والمقبلة. ونعربّ عن تقديرنا لمساهمة الأمين العام من خلال تقديمه خطة لنزع السلاح، تحتلّ فيها الإزالة التامة للأسلحة النووية الأولوية القصوى في مجال نزع السلاح.

السيد يو بينغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة. من المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء تحقيق الحظر الكامل والإزالة التامة للأسلحة النووية، والقضاء على خطر الحرب النووية وإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية. منذ اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل أكثر من ٢٠ عاماً مضت، أصبحت ركيزة رئيسية للنظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وقدمت إسهامات لا تُنسى

في إيقاف سباق التسلح النووي والحد من خطر الحرب النووية وصون السلام والأمن في العالم.

واليوم، يمر العالم بتغيرات عميقة، في حين أن التحديات الأمنية والمخاطر التي تهدد الاستقرار والتوازن الاستراتيجي العالمي آخذة في الازدياد. إن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي رحلة طويلة وشاقة. وبالنظر إلى الحالة الجديدة، يتعين على جميع البلدان أن تتبنى رؤية الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام، وأن تسعى إلى الأمن العالمي وإزالة الأسباب الجذرية لوجود وانتشار الأسلحة النووية. علاوة على ذلك، يجب أن تهيئ بيئة أمنية دولية مؤدية إلى بدء نفاذ المعاهدة.

ومن المهم تعزيز بناء المؤسسات وتجنب ازدواج المعايير والحفاظ بصورة مشتركة على سلطة وفعالية النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. هنالك حاجة إلى زخم سياسي أقوى من جانب الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الذين يجب أن يواصلوا الوفاء بالتزامهم بالوقف الاختياري للتجارب النووية، في حين أن على جميع البلدان الأخرى تقديم الدعم الكامل والتام للمعاهدة.

لقد أيدت الصين دوماً الحظر الكامل للأسلحة النووية وإزالتها التامة. والصين ملتزمة دون شروط باعتماد سياسة عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية، وتعارض استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية أو مناطق خالية من الأسلحة النووية. وباعتبارها واحدة من أولى الدول الموقعة، تتشاطر الصين هدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والغرض منها، وتتقيد بالتزامها بالوقف الاختياري وتؤيد جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وقرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦). وقد شاركت الصين بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى الدفع باتجاه دخول المعاهدة حيز النفاذ، وأولى أولوياتنا هي التحضير لتنفيذ المعاهدة. في السنوات الأخيرة، أحرزت الصين تقدماً كبيراً في بناء واختبار واعتماد محطات الرصد داخل الصين.

وستواصل الصين العمل مع جميع الأطراف المعنية للتعجيل ببدء نفاذ المعاهدة وستبذل جهوداً حثيثة لتحقيق هدف الحظر الكامل للأسلحة النووية وإزالتها التامة.

السيد براساد (فيجي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الرئيس على عقد هذه الجلسة الهامة. وأشكر كازاخستان أيضاً على تحقيق ذلك. تشعر فيجي بالامتنان لإتاحة الفرصة للمشاركة في هذه الجلسة. لقد شهدنا الآثار المروعة والمأساوية لتجارب الأسلحة النووية في منطقة المحيط الهادئ.

ما فتئت مسألة الإزالة التامة للأسلحة النووية مدرجة على جدول أعمالنا الدولي منذ عام ١٩٤٦، عندما اتخذت الجمعية العامة قرارها الأول (القرار ١ (د-١))، الذي دعا إلى إزالة الأسلحة النووية. وبعد اثنين وسبعين عاماً من ذلك، ما زلنا نعمل على هذه المسألة. يجب أن نظلّ نعمل عليها بإلحاح متجدد في هذه الأوقات العصيبة حتى إنجاز المهمة، وحتى التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ودخولها حيز النفاذ، وتوقف جميع التجارب النووية.

تشارك فيجي بنشاط في هذه الدعوة لأننا نعرف معرفة مباشرة ما يعنيه أن تكون على الخطوط الأمامية للتجارب النووية. في الفترة بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٥٨، فيما كانت فيجي لا تزال مستعمرة، شارك بضع مئات من الجنود الفيجيين في أنشطة التجارب النووية التي جرت في المحيط الهادئ، رغماً عنهم. وقد توفوا كلهم تقريباً – أغلبهم في ظروف صحية مأساوية وفي ظل الحرمان من الدعم والاعتراف من جانب السلطات التي كانت موجودة وقتها. نحن لسنا وحدنا في هذا. فعلى امتداد منطقة المحيط الهادئ، تعرّضت مجتمعات بأكملها عن قصد أو بشكل غير مباشر للتجارب النووية في البر أو البحر أو الجو، في بيئات شديدة الهشاشة أو في مناطق الزلازل.

وفي جميع أنحاء المنطقة، نعرف معرفة مباشرة ما هي المعاناة البشرية التي تسببها. إن المأساة التي تسببها تعيش معنا. وأحيي ذكرى جميع أولئك الذين فقدوا أرواحهم وعانوا وحُرموا من الدعم الذي تمس حاجتهم إليه. إن الأثر البشري والبيئي للتجارب النووية في منطقة المحيط الهادئ لا يقتصر على الماضي. فهو يشكل خطراً مستمراً يهدد سعينا إلى تحقيق التنمية المستدامة اليوم، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة والرفاه والمساواة بين الجنسين والبيئة على البر وفي المحيطات.

لقد أجريت حوالي ٣٠٠ من التجارب النووية في بولينيزيا الفرنسية بين عامي ١٩٦٦ و ١٩٧٤. ونشعر بالامتنان دوماً للجمعية العامة، ولأسلافنا الذين كانوا يشغلون هذه المقاعد، على لفت انتباه العالم إلى تلك المأساة في منطقة المحيط الهادئ. لقد رصدت محطات الرصد الإشعاعي في فيجي وقتذاك تساقطاً ذرياً في الطبقات العليا من الغلاف الجوي ناتجا عن التجارب طوال الفترة. لكن لم يكن لدى أي من البلدان الوسائل اللازمة لرصد التسرب النووي من التجارب التي تلت ذلك تحت سطح البحر. إن المشاكل الصحية التي تواجه العديد من بلدان منطقة المحيط الهادئ والأثر على الحياة البحرية وعلى التكوينات الهشة تحت سطح البحر أمر غير معروف إلى حد كبير وما زال لا يحظى بالقدر الكافي من البحث. ونحن لا نعرف أثر احترار المحيطات نتيجة لتغير المناخ. وفيجي قلقة للغاية إزاء تصريف ونضح الإشعاع من مواقع التجارب.

لقد كافحت شعوب منطقة المحيط الهادئ وقادتنا بجد من أجل إنهاء التجارب النووية ولتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. إن فيجي طرف في معاهدة راروتونغا، التي تُضفي الطابع الرسمي على المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ والتي دخلت حيز النفاذ في عام ١٩٨٦. تحظر هذه المعاهدة استعمال الأسلحة النووية واختبارها وحيازتها داخل حدود المنطقة.

ويشرفنا أننا كنا من بين أولى الدول التي صدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، عام ١٩٩٦. ونفخر بأن نكون من الدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية لعام ٢٠١٧. فهذه المعاهدة تحدد أن الأسلحة النووية إهانة للبشرية، وبالتالي فإن الآثار الإنسانية والبيئية والآثار المترتبة على حقوق الإنسان جراء استخدام الأسلحة النووية والتجارب النووية مسؤولية تقع على عاتق البشرية جمعاء. وتتيح المعاهدة إطارا دوليا جديدا بالغ الأهمية من أجل التصدي للتركة المدمرة للتجارب النووية في المحيط الهادئ. وفي هذا اليوم المشهود، تحث فيجي منظومة الأمم المتحدة على الاستفادة من الفرص التي أتاحتها معاهدة حظر الأسلحة النووية لتقييم آثار تجارب الأسلحة النووية على الصحة وحقوق الإنسان، وكذلك الآثار الإنسانية والبيئية، في منطقة المحيط الهادئ، ووضع خطط عمل لمعالجتها.

وقبل أن أختتم بياني، لا يفوتني أن أحيي ضيفينا، السيد ثيربو والسيد كويكوف، وأن أعرب عن تقديري لهما. وتعرب فيجي عن تقديرها لهما وتشارك زملائها في الإشادة بهما على ما شاطراه معنا من قيادة وحكمة وإلهام هذا الصباح.

السيد كاراثو ثيليدون (كوستاريكا) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة؛ والأمين العام على دعمه لهذه القضية، كما اتضح من حضوره والبيان الذي أدلى به في هذا الاحتفال اليوم، وكذلك العمل الذي قام به في هذا المجال، الأمر الذي يتجلى في تقريره ”ضمان مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“؛ والسيد ثيربو والسيد كويكوف على بيانيهما الطموحين.

نجتمع مرة أخرى في الاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية، والذي نتذكر فيه ضحايا أشد عواقب اختبار الأسلحة النووية واستخدامها إيلاما. هذه فرصة جديدة لتذكير

العالم بالخطر الذي تشكله الأسلحة النووية على البشرية والبيئة والاستقرار والأمن الدوليين.

اليوم، نعتقد أن لدينا أسبابا للشعور بمزيد من التفاؤل، نظرا لأننا، بوصفنا المجتمع الدولي، توصلنا إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية. يمثل اعتمادها معلما تاريخيا على الطريق الملح لنزع السلاح النووي وبارقة أمل للبشرية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا الصك الجديد يشكل إشادة مستحقة بجميع ضحايا استخدام الأسلحة النووية أو اختبارها، ونحن نشهد باعتماده على مثابرتهم ومكانتهم. هذه هي الخطوة الأولى نحو حظر الأسلحة النووية والقضاء عليها وعلى عواقبها الإنسانية غير المقبولة في نهاية المطاف. اليوم، وبعد مرور عام على اعتمادها، فقد وقعت ٦٠ دولة على المعاهدة وصدقت عليها ١٤ دولة. إننا على الطريق الصحيح، وندعو جميع الدول إلى الانتهاء من عمليات التصديق من أجل بلوغ حد الـ ٥٠ تصديقا اللازم لكفالة دخول المعاهدة حيز النفاذ، مما يقربنا من إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

إن الهدف الرئيسي من عملنا كان دائما نفس الهدف، ألا وهو الحتمية الأخلاقية لنزع السلاح النووي حتى لا تضطر البشرية مرة أخرى أبدا لمواجهة العواقب الكارثية المترتبة على استعمال الأسلحة النووية أو مخاطر التفجير الناتج عن خطأ أو سوء تقدير أو المتعمد. وما برحنا نرفض على الدوام الفرضية الزائفة بأن الأسلحة النووية تسهم في الدفاع والأمن. فدائما ما كانت الأسلحة النووية وستظل عنصرا من عناصر انعدام الأمن للبشرية. ولذلك، يجب أن يكون رفض الأسلحة النووية واسع النطاق.

كما ندين الانتشار الرأسي والتكنولوجي للأسلحة النووية الذي يؤدي إلى تفاقم خطر وقوع كارثة نووية، بدلا من القضاء عليه. هذا التهديد يتعارض مع القانون الدولي وبخاصة القانون الدولي الإنساني. كما نكرر أنه يجب الامتثال للالتزامات الدولية بعدم الانتشار، ولا سيما من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويجب أن نركز جهودنا على إنهاء التجارب النووية من أجل تحقيق الهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وتحقيقا لهذه الغاية فإن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمر أساسي. ونحث مرة أخرى الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، ولا سيما الدول الثماني التي تمت الإشارة إليها هذا الصباح، أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

ونكرر من جديد دعوتنا جميعا للعمل معا في هذا المسعى، ولا سيما في ظل الحالة الراهنة، حيث إن تحقيق السلام والأمن الدوليين يتوقف على ذلك. وما برحت كوستاريكا تعتقد دوما أن هذه المهمة هي مسؤولية الجميع، وأن المثابرة في هذا الكفاح، كما اتضح، أمر مجد.

السيد نغوندزي (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس على تنظيم هذه الجلسة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل كينيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

يرحب وفد بلدي بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية باعتباره فرصة فريدة للمجتمع الدولي لإلقاء الضوء على المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين جراء التجارب النووية ولإحياء ذكرى ضحايا التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية. نحن إذ نحتفل بهذا اليوم الهام في برنامج عمل الجمعية العامة، من المناسب التفكير في التحديات والفرص الحالية التي تواجه إعماله، وتعزيز القواعد العالمية لمناهضة التجارب النووية ونزع السلاح النووي بوجه عام.

يجري احتفال هذا العام على خلفية القلق العميق إزاء العواقب الإنسانية الكارثية التي تنشأ عن تفجير سلاح نووي، سواء بالخطأ أو عن قصد. وقد زادت هذه الشواغل بدرجة أكبر

نتيجة التطوير الأفقي المتزايد للترسانات النووية ووسائل إيصالها، الذي تقوم به بعض الدول الحائزة لها. ويود وفد بلدي أن يغتنم احتفال هذا العام بمناهضة التجارب النووية لحث الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول التي تمتلك تلك الأسلحة على إحراز تقدم عاجل نحو تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

يعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أنه ينبغي أن يشكل احتفال اليوم تذكرة دائمة بأهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإضفاء الطابع العالمي عليها بوصفها حجر زاوية في جهودنا الجماعية لمنع الانتشار الرأسي والأفقي للأسلحة النووية، وبوصفها أساسا متينا للتوصل إلى إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نود أن ننضم إلى ما جرى تشاطره خلال هذه الجلسة من الإعراب عن قلقنا إزاء عدم إحراز تقدم في التصديق على المعاهدة، لا سيما من جانب الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢، وهو ما أشار إليه مختلف المتكلمين على نطاق واسع صباح اليوم.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن عدم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ سيضعف ويقوض عدم الانتشار النووي وآلية نزع السلاح، ومن ثم سيوجه ضربة قوية لسعي المجتمع الدولي إلى إيجاد عالم خال من خطر الدمار النووي.

وقد أعربنا مرارا عن رأينا ومفاده أنه لحين دخول المعاهدة حيز النفاذ، من الضروري أن تواصل البلدان التقيد بوقف اختياري للتفجيرات النووية، ولكن لا ينبغي السعي إلى أن يصبح هذا الوقف بديلا مجديا في الأجل الطويل لالتزام ملزم قانونا. وستواصل جنوب أفريقيا القيام بدور نشط في عمل منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من المنظور التقني والسياسي على حد سواء.

في الختام، تشيد جنوب أفريقيا بعمل الأمين التنفيذي، سعادة السيد لاسينا زيربو، وفريقه، في فيينا وفي نيويورك، على جهودهم التي لا تكل في تعزيز عالمية المعاهدة وكفالة استمرار أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بلا انقطاع رغم التحديات القائمة.

السيد دجاني (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بادئ ذي بدء، نود أن نؤيد البيان الذي أدلى به الممثل الدائم للفلبين باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

أولا، أود أن أكرر النقطة الهامة جدا التي ذكرها الأمين العام في رسالته في وقت سابق من هذا الصباح:

”كان للأثر الكارثي للتجارب النووية عواقب وخيمة على البيئة والصحة البشرية والأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية.“

وقد كرر هذه النقطة قبل لحظات زميلي ممثل فيجي، الذي قال إن التجارب التي أجريت في المحيط الهادئ في الماضي تشكل تهديدا للتنمية المستدامة. ونحن نتشاطر هذا الرأي الهام للغاية.

إن بناء زخم سياسي عالمي لمكافحة تجارب الأسلحة النووية وحيازتها ومن أجل إزالتها التامة مسؤولية مشتركة، يجب أن نكون واضحين وحازمين بشأنها. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر أخلاقي لتجريب تلك الأسلحة غير الأخلاقية أو للاحتفاظ بها. وإذ نحتفي بتلك الرسالة البالغة الأهمية، فلنكثف، من خلال إجراءات وسياسات ملموسة، الجهود الرامية إلى عدم إجراء التجارب النووية وإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

فقد كان المرء يظن أن هذه التفجيرات لن يكون لها وجود في أعقاب الدمار الذي لحق بهيروشيما وناغازاكي، وبعد أكثر من ٢ ٠٠٠ تجربة نووية على مدى ٧٠ سنة، مع ما صاحب ذلك من تكاليف بشرية وبيئية واقتصادية غير مقبولة. غير أن الأمر ليس كذلك. وبعض الحقائق قاتمة جدا. فعلى الرغم من الصكوك المتعددة الأطراف لمكافحة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، يجري تحديث الأسلحة النووية، في ظل

تحمس شديد من جانب البعض لهذه الأسلحة. ومنذ وقت ليس ببعيد، شهد المجتمع الدولي الأخطار الهوجاء للأسلحة النووية. وأصبحت نزعة المواجهة أقوى من الميل للتقيد بالقواعد العالمية والحوار المسؤول ونزع السلاح.

وتشعر إندونيسيا بالقلق إزاء هذه الاتجاهات السلبية. وبوصفنا بلدا اختار بمحض إرادته منذ وقت طويل مسار عدم حيازة الأسلحة النووية، تحض إندونيسيا الدول الحائزة للأسلحة النووية والتي تجري تجارب نووية، إلى جانب الدول المشمولة بمظلات الأمن النووي، على الوفاء بتعهداتها في مجال نزع السلاح. فهي تتحمل مسؤولية أكبر عن تنفيذ التزاماتها وتعزيز مناخ دولي يسوده السلام والأمن. ولا يمكن أن يكون الأمر مسعى انفراديا. فتجاهل الالتزامات المتعلقة بنزع السلاح هو بمثابة دعوة لمخاطر الانتشار وعدم الاستقرار المهلك.

إن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لبنة أساسية نحو عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي التعجيل به. وقد أوفت إندونيسيا بمسؤولياتها، بما في ذلك التصديق على المعاهدة. وندعو الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى الوفاء بمسؤولياتها. وينبغي وقف جميع تجارب الأسلحة النووية، إلى جانب حظرها الكامل وإزالتها التامة. ولا ينبغي إرغام كوكبنا، كوكب الأرض، على تحمل المزيد من الأضرار البيئية والإشعاعات الناجمة عن الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، فإن الاعتماد التاريخي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في العام الماضي يظهر أيضا التصميم الدولي القوي. ويتعين علينا جميعا القيام بدورنا للمساعدة في إضفاء الطابع العالمي عليها.

وسنكون مقصرين إن لم نثن على النشاط الحيوي لمجموعات المجتمع المدني في زيادة الوعي بشأن مخاطر التفجيرات النووية التجريبية. فلا غنى عن إسهاماتها. وتشكر إندونيسيا أيضا الأمين العام على تقديم تقريره المعنون ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة نزع السلاح“. ومن شأن لنهوض به أن يعزز أيضا الدعوة السياسية ضد التجارب النووية.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على ضرورة أن تكفل إجراءات وسياسات كل منا المضي قدما بحزم برسالة اليوم. ولا يتعلق الأمر بيوم واحد، وإنما بعملية مستمرة تتطلب إسهاما ودعما قويين من جانب جميع أصحاب المصلحة. وستواصل إندونيسيا، من جانبها، العمل مع الجميع للمساعدة على ضمان صلابة الهيكل المتعدد الأطراف المعني بالتجارب النووية ونزع السلاح وعدم الانتشار وأدائه لمهمته. إن إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يعني التحرر، بما في ذلك من الفناء. فلنتحرر جميعا.

السيدة ماك لوغلين (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة وعلى الفرصة التي يتيحها للدول الأعضاء للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لحضور ومشاركة الأمين العام والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصة الفنان كاريبك كويوكوف، الذي حركت كلماته مشاعرنا وحفزتنا على التفكير.

يمثل هذا الاحتفال الذي يجمعنا اليوم، في الذكرى السنوية لإغلاق موقع التجارب النووية المعروف باسم مضلع سيميبالاتينسك في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩١، فرصة ممتازة للتفكير في الآثار المدمرة للتجارب النووية وأهمية إنهائها تماما وبشكل شامل ودون قيد أو شرط. ولذلك، فإننا نهنئ وفد كازاخستان على الزخم الجديد للاحتفال بهذا اليوم من خلال اتخاذ القرار ٥١/٧٢، في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وبينما نرحب بالحوار الرفيع المستوى الذي بدأته الولايات المتحدة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإننا نعتقد أن الحل

العملي الوحيد هو نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

تحل في هذا العام الذكرى السنوية العشرون لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وعلى الرغم من أنها تشكل عنصرا رئيسيا من عناصر نظام عدم الانتشار، فإننا لم نحقق بعد التصديقات اللازمة لدخولها حيز النفاذ. ولا شك في أنه ينبغي لنا أن نضاعف جهودنا في إيجاد وتوفير الموارد التي تقربنا من تحقيق ذلك الهدف. ونتفق مع الرأي الذي تبناه الأمين العام في تقريره المعنون ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة نزع السلاح“، والمتمثل في أنه لكي تحتفظ قاعدة مكافحة التجارب النووية بقوتها، فإن المؤسسات التي تدعمها يجب أن تدخل حيز النفاذ دون مزيد من التأخير.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة حاسمة في كبح تصنيع وتحديث الأسلحة النووية القائمة وتطوير نماذج أولية جديدة منها.

بيد أنه إلى أن تدخل حيز النفاذ، لن يكون هناك صك ملزم قانونا يحظر هذه التجارب بشكل كامل. وعلى الرغم من أن وقف التجارب النووية الذي اعتمده الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن يهدف إلى تحقيق أثر إيجابي بشأن المسائل المتعلقة بعدم الانتشار، فلا يمكن اعتباره بديلا مقبولا عن دخول المعاهدة حيز النفاذ.

والأرجنتين ملتزمة التزاما عميقا بتعزيز وتحسين نظام الرصد الدولي ومركز البيانات الدولي التابع للمعاهدة. وفي هذا الصدد، تستضيف الأرجنتين ست محطات للرصد داخل حدودها، وهي تزمع مستقبلا إنشاء محطتين أخريين. إن نظام الرصد الدولي التابع للمعاهدة في غاية الأهمية لبلدي، الذي يعتقد أنه يجب دائما استكمال الحظر بنظام تحقق محكم. وبفضل نظام الرصد الدولي التابع المعاهدة، فإن من غير المرجح للغاية أن يتمكن أي بلد واحد من إجراء تجارب نووية سرا من وراء ظهر المجتمع الدولي. إن الجهود السياسية والقانونية والاقتصادية الكبيرة التي بذلت يجب أن تتوج بدخول المعاهدة حيز النفاذ. وفي هذا الصدد، فإن جمهورية الأرجنتين كما كان دأبها في الماضي، ستواصل الدعوة إلى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية، مع حث الدول التي لم تصدق عليها بعد بأن تعيد النظر في مواقفها من أجل المساهمة في بناء عالم أكثر أمنا.

السيد بيرموديث ألفاريث (أوروغواي) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر البيانات التي أدلى بها رئيس الجمعية العامة، ونعرب عن امتنانا له؛ وللأمين العام؛ وللسيد لاسينا زيربو، الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ والسيد كاريبك كويكوف، السفير الفخري لمشروع ATOM ”أتوم“.

إن أوروغواي بوصفها دولة مسالمة وغير حائزة للأسلحة النووية، لديها تقاليد راسخة بالنسبة للدعوة إلى نزع السلاح العام والكامل. وبالإضافة إلى الصكوك الدولية الأخرى، فإن بلدي طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المعروفة بمعاهدة تلاتيلولكو.

وتعتقد أوروغواي أن الحظر الشامل للتجارب النووية عنصر رئيسي في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار، ويساهم في تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي عام ٢٠١٦ صوتت أوروغواي لصالح قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة حظر التجارب النووية وتعزيز عالميتها وبدء نفاذها.

إن جلسة اليوم تساعد على إذكاء الوعي بشأن آثار التفجيرات النووية والحاجة إلى وضع حد لها، وتشير إلى أهمية دخول المعاهدة حيز النفاذ دون مزيد من التأخير. ومن شأن ذلك أن يكون خطوة بالغة الأهمية في تعزيز نزع السلاح ومنع الانتشار النووي، أفقيا وعموديا على حد سواء. وفي الوقت

نفسه، فإن المعاهدة تشكل صكا حيويا لمنع تلوث البيئة بسبب المواد المشعة، وما يترتب على ذلك من آثار ضارة بالصحة والنظم الإيكولوجية. ولذلك، ندعو مرة أخرى الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، والتي لم توقع أو تصدق عليها بعد، إلى القيام بذلك بغية عدم تأخير دخول المعاهدة حيز النفاذ لفترة أطول. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة التقيد بالمبادئ والالتزامات بموجب المعاهدة، على الرغم من عدم دخولها حيز النفاذ بعد، لأنه من الضروري احترام الوقف الاختياري لتفجيرات الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى. ونعتقد أيضا أن من المهم التأكيد على أنه في المؤتمر الدولي الذي عقد مؤخرا في أستانة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، أثير موضوع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، في إطار مساهمتها في أهداف التنمية المستدامة والصلة القائمة بين نزع السلاح والتنمية.

إن الاحتفال التي يجمعنا اليوم مناسبة ملائمة لكي تؤكد أوروغواي مجددا التزامها الراسخ بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وعليه، قامت أوروغواي في تموز/يوليه، ٢٥ بإيداع صك تصديقها على معاهدة حظر الأسلحة النووية، وأصبحت بذلك البلد الثالث عشر الذي يصدق على هذا الصك الهام. إن أوروغواي في علاقاتها مع الدول الأخرى، تفضل التعاون والثقة المتبادلة والشفافية على المواجهة والريبة وتكديس الأسلحة. ومن هذا المنطلق، ووفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي تعرب أوروغواي عن تصميمها على مواصلة العمل من أجل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبالتالي مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح العام الكامل. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا تعزيز السلام والأمن الدوليين والمضي قدما على الطريق صوب بناء عالم أكثر أمنا للجميع.

السيد جياكوميلي دا سيلفا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفد البرازيل يود أن يشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، والأمين العام على بيانه. ونود أيضا أن نهنئ وفد كازاخستان على جهوده الرامية إلى التوعية بهذا التاريخ الهام بتقديمه مشروع القرار الذي أصبح القرار ٧٢/٥١. وتعرب البرازيل عن تقديرها للأمين التنفيذي لاسينا زيربو لجهوده التي لا تعرف الكلل وقيادته من أجل تعزيز معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وجدواها المستمرة على الصعيد الدولي. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للعمل الهام الذي تضطلع به الأمانة الفنية المؤقتة في بناء نظام التحقق، والاضطلاع بالجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي عليها. إن مصداقية نظام التحقق بموجب المعاهدة تكفل الأهمية المستمرة للمعاهدة.

وتؤكد البرازيل مجددا إدانتها لأي نوع من التجارب الرامية إلى استحداث أو تحديث الأسلحة النووية، من خلال تجارب التفجيرات أو غيرها من الوسائل، بما في ذلك التجارب دون الكتلة الحرجة. فهذه الأعمال تتعارض مع الغرض من معاهدة الحظر الشامل وروحها. وهناك حاجة أكثر من أي وقت مضى، إلى اتخاذ خطوات هامة لضمان بدء نفاذ المعاهدة، ووقف جميع أشكال التجارب النووية، والإزالة التامة التي لا رجعة فيها لجميع الترسانات النووية في إطار زمني محدد. إن التعهد الحقيقي بالوفاء بأهداف معاهدة الحظر الشامل أمر أساسي لمصداقية واستدامة نظام عدم الانتشار النووي، ونزع السلاح النووي. ويجب علينا أن نضاعف جهودنا لاستكشاف جميع السبل من أجل انضمام الدول الثماني المتبقية في المرفق ٢. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا تقديرنا العميق للعمل الذي تقوم به البعثتان الدائمتان لبلجيكا والعراق لدى الأمم المتحدة، فيما يتعلق بتنسيق عملية المادة الرابعة عشرة في فيينا.

وقبل أكثر من سنة بقليل، شهدنا إحراز تقدم في خطة نزع السلاح النووي. لقد كان اختتام المفاوضات المتعلقة بمعاهدة

حظر الأسلحة النووية انتصارا للأمل القائم على المبادئ إزاء اللامبالاة والمراوغة. لقد أسهمت العواقب الإنسانية – الناجمة لا من استخدام الأسلحة النووية فحسب بل ومن التجارب التي تنطوي على أسلحة نووية – في التوعية بأهمية المعاهدة.

إن القناعة التي أفضت بالبرازيل لأن تكون أول بلد يوقع على المعاهدة ما زال نبراسا نسترشد به في التزامنا الثابت بمعاهدة الحظر والقيم التي تمثلها. ولن نتمكن من التطلع بثقة إلى مستقبل لن تستخدم فيه الأسلحة النووية مرة أخرى أبدا، وأيا كانت الظروف، ومن قبل أية جهة، إلا بحظرها وكفالة إزالتها بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للرئيس على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أنضم إلى الممثلين الآخرين في توجيه الشكر إلى كازاخستان على جهودها فيما يتعلق بالاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية. لا شك في أن القرار الشجاع لحكومة كازاخستان المتمثل في إغلاق جميع مواقع التجارب النووية في أراضيه كان خطوة جريئة وتُحتذى في الاتجاه الصحيح.

يُحيِي هذا اليوم ذكرى ضحايا التجارب النووية، الأشخاص الذين عانوا، ويعانون – بسبب الطابع الطويل الأمد للتساقط المشع – وسيعانون من الآثار المدمرة للتجارب النووية، ومعظمهم لم يكن من مواطني البلدان التي نفذّت هذه التجارب. كما أن الاحتفال بهذا اليوم مؤشر على استعداد المجتمع الدولي لحماية البيئة من الآثار المدمرة لهذه التجارب التي أجريت خارج أراضي البلدان التي أجرتها. علاوة على ذلك، فإن الاحتفال بهذا اليوم باعتباره حدثا دوليا يجسد رغبة طويلة الأمد للمجتمع الدولي في إنهاء تجارب الأسلحة النووية بوصفها أحد الشروط لتحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي الوقت الذي تخطط فيه جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية لمواصلة تحديث وتطوير أو تمديد حياة الأسلحة النووية والمرافق المتصلة بها، فضلا عن تطوير أسلحة نووية سهلة الاستعمال، يكتسي إنهاء التجارب على الأسلحة النووية أهمية بالغة. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية المسؤولية الرئيسية. ويلزم أن تتخذ تدابير عملية لوقف جميع تجارب الأسلحة النووية. بوصف جمهورية إيران الإسلامية أحد الموقعين على معاهدة حظر التجارب النووية، فإنها تؤمن إيمانا راسخا بوجوب الحظر البات بأي شكل من الأشكال لجميع تجارب الأسلحة النووية، بما في ذلك من خلال المحاكاة باستخدام الحواسب الفائقة وتجارب دون الكتلة الحرجة.

وفي الختام، أود أن أشدد على أن السعي إلى تحقيق الهدف النبيل المتمثل في وقف تجارب الأسلحة النووية هو مسؤوليتنا المشتركة، ويتطلب تحقيقه المثابرة والصمود والوحدة. فلنظل ثابتين على ذلك المسار، ولنبق واثقين بأن ذلك ليس مستحيلا.

السيد بن مؤمن (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له. نحن نقدر الرؤى التي تشاطرها معنا الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والسفير الفخري لمشروع ”ATOM“.

بعد خمسة عقود من الكفاح ضد التجارب النووية، جاءت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية كأول بارقة أمل للبشرية نحو نظام عدم انتشار شامل يمكن التحقق منه على الصعيد العالمي يحظر كل التجارب النووية. وفي غضون ٣٠ يوماً من اعتماد المعاهدة، أبدت بنغلاديش، وهي دولة من دول المرفق ٢، ثقتها التامة في المعاهدة في ١٩٩٦، وكانت أول بلد من بلدان جنوب آسيا يوقع ويصدق عليها. إن بنغلاديش لا تزال ملتزمة بقوة بدستورها وضمان السعي لتحقيق الهدف المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية وكفالة ذلك. وما زلنا

مقتنعين بأنه لا مكان للأسلحة النووية والردع النووي والتوسع في امتلاك الأسلحة النووية في هيكل أمننا الوطني أو سياستنا الخارجية. وكان ذلك أيضا ما استرشد به قرار بنغلاديش المُتخذ مؤخرا للتوقيع على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وتنضم بنغلاديش إلى الدول الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الـ ١٦٦، في حث الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. لقد شعرنا بالارتياح لقرار تايلند التصديق على المعاهدة. إن عدم تصديق الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على معاهدة حظر التجارب النووية يعوق دخول المعاهدة حيز النفاذ ويحول دون الحظر الدائم للتجارب النووية من جانب أي طرف وفي أي مكان. وبدلا من الوقف الاختياري الانفرادي للتجارب النووية، نرى أن دخول المعاهدة حيز النفاذ يعتبر الضمان الوحيد لنظام عدم إجراء تجارب ملزم قانونا. نحن نؤيد عملية المادة الرابعة عشرة من المعاهدة من أجل تيسير بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل، ونتطلع إلى مواصلة متابعة هذه المسألة في الاجتماع المقبل على هامش المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين. نشكر الأمين العام لتأكيده مجددا أهمية دخول المعاهدة حيز النفاذ في خطته التي أطلقها مؤخرا ”تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح“.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته المنظمة في إقامة نظام تحقق قوي بوضع منظومة قادرة على الكشف عن التفجيرات النووية والأحداث المشبوهة في أي مكان، في الجو أو البحر أو تحت الأرض، بسرعة وبشكل موثوق ودقيق، والمحافظة على تلك المنظومة. تستضيف بنغلاديش محطة سيزمية مساعدة، وتظل ملتزمة بمواصلة تعزيز نظام التحقق.

في الختام، ترحب بنغلاديش بإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن وقف التجارب النووية، وتأمل أن يمهد هذا الإعلان السبيل لنزع السلاح النووي الشامل بحيث يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه في شبه الجزيرة الكورية. وفي هذا السياق، نقدر مختلف التصريحات والمساعي الدبلوماسية الرفيعة المستوى، ونشدد على متابعتها لتحقيق الهدف المنشود.

السيد بريتو (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع للاحتفال باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية.

إن بيرو طرف في جميع الصكوك المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، باعتباره من ركائز السياسة الخارجية لبلدي وشهادة على تصميمنا على تحقيق السلم والأمن الدوليين من خلال نزع السلاح العام الكامل. وتماشيا مع موقفنا المبدئي، كنا أحد الدعاة إلى إنشاء أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم، من خلال معاهدة تلاتيلولكو، ووقعنا على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وبفضل موقفنا الثابت، أصبحنا من أوائل الدول التي صدقت على معاهدة حظر التجارب النووية فضلا عن أننا ثاني دولة من الدول المدرجة في المرفق ٢ التي تنفذها. وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أداة أساسية في سياق الجهود الدولية الرامية إلى الحد تدريجيا من عدد الأسلحة النووية ومنع الانتشار النووي، وهو السبب الذي يجعل من الضروري عدم تأخير دخولها حيز النفاذ.

ومنذ إجراء التجربة النووية الأولى في ١٩٤٥، كان هناك ما يقرب من ٢ ٠٠٠ تجربة من هذا القبيل. على الرغم من أن حيازة الأسلحة النووية كانت آنذاك تعتبر دليلا على التطور العلمي والقوة العسكرية، دون النظر في آثارها المدمرة على أرواح البشر، فإن المجتمع الدولي اليوم يدرك أن الأسلحة النووية، من بين جميع الأسلحة، هي الأكثر تدميرا وعشوائية ولاإنسانية.

ما لا وجود له لا يمكن أن يضر. ببساطة، لا ينبغي أن يكون للأسلحة النووية وجود. وسيواصل بلدي العمل من أجل حظر هذه الأسلحة في جميع الظروف وإزالتها من أجل منع ما يترتب عليها من آثار إنسانية. وإذ يدرك بلدي هذا الهدف ويلتزم به، فقد شارك بنشاط في المفاوضات التي أفضت إلى اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية. وذكرنا اعتراضنا على

التجارب النووية وجميع المفاهيم الاستراتيجية للدفاع والأمن التي تبرر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

ونعرب عن إدانتنا الشديدة للتجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإطلاقها المتكرر وغير القانوني لقذائف تسيارية، التي تمثل انتهاكا واضحا لقرارات مجلس الأمن وتهديدا للسلام والأمن الدوليين. كما أكدنا مجددا تأييدنا للتوصل إلى حل سياسي تفاوضي لنزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية خلال مشاركتنا في مجلس الأمن.

تدرك بيرو أننا أحرزنا في السنوات الأخيرة تقدما في مختلف المجالات التي تشملها المعاهدة والتي تعدّ أساسية لتنفيذها. وعلى الرغم من ذلك، مر قرابة ٢٢ عاما منذ اعتماد المعاهدة ولم تدخل بعد حيز النفاذ. نحن نأخذ تلك المهمة والمسؤولية على عاتقنا نظرا لأهميتها للبشرية جمعاء.

وسيكون وفد بلدي مقصرا إذا لم يدع جميع الدول التي يلزم توقيعها أو تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة، ونعرب عن استعدادنا لاتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تنفيذها في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة الكرسي الرسولي.

المونسنيور غريش (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): قد دعا الكرسي الرسولي إلى فرض حظر تام على الأسلحة النووية منذ فجر العصر النووي. وفي شباط/فبراير ١٩٤٣، قبل عامين ونصف العام من تجربة ترينيتي، كان البابا بيوس الثاني عشر قد أعرب بالفعل عن بالغ القلق إزاء استخدام الطاقة الذرية استخداماً عنيفاً. وبعد هيروشيما وناغازاكي، عندما رأى البابا بيوس الثاني عشر الآثار العشوائية والخارجة تماما عن السيطرة المترتبة على الأسلحة النووية، طالب بحظرها حظراً فعليا. يردد الكرسي الرسولي صرخة البشرية للتحرر من شبح الحرب النووية، ولذلك يؤيد بنشاط جميع المبادرات التي تسهم في بناء عالم خال من الأسلحة النووية. إن حظر التجارب النووية خطوة هائلة صوب تحقيق تلك الغاية.

إن احتفالنا باليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية والترويج له اليوم إنما هو تأكيد على تصميمنا المشترك على تهيئة الظروف اللازمة واتخاذ الخطوات تجاه حظر التجارب النووية حظراً قانونياً. ولهذا السبب، يواصل الكرسي الرسولي الدعوة إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ على وجه السرعة. عندما عُقد المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٣، كانت ١٦٨ دولة قد وقعت على المعاهدة وصدّقت عليها ١٠٤ دول. واليوم، وقعت على المعاهدة ١٨٣ دولة فيما صدّقت عليها ١٦٦ دولة. وتبين هذه الأرقام أن الغالبية العظمى من الدول تريد للمعاهدة أن تدخل حيز النفاذ من أجل وضع حد للتجارب النووية. وسيكون بدء نفاذها خطوة هامة صوب إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

غير أن تلك الخطوة لا تزال تفتقر إلى العالمية. ولذلك، يضم الكرسي الرسولي صوته إلى النداء الموجه إلى الدول التي يلزم تصديقها لبدء نفاذ المعاهدة. مرّ اثنان وعشرون عاما منذ فتح باب التوقيع على المعاهدة والتصديق عليها. ولن يمكن بدء نفاذ المعاهدة إلا في ظل وجود ثقة متبادلة، لا سيما فيما بين تلك الدول التي يعتبر تصديقها ضروريا لبدء نفاذ المعاهدة. إن معاهدات نزع السلاح أكثر من مجرد التزامات قانونية؛ إنها تشكل أيضا التزامات أخلاقية تقوم على الثقة بين الدول ومتأصلة في الثقة التي يضعها المواطنون في حكوماتهم. ويجب على الجميع الإسهام في بناء وتوطيد الثقة اللازمة لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وسيكون دخول المعاهدة حيز النفاذ، بمثابة حجر زاوية في بناء الثقة المتبادلة التي نحن في حاجة إليها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٩٩ من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥